الأمم المتحدة S/PV.5944

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٤٤**

الجمعة، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بوي ذي جيانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد غرولس
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد مبارك
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد لي كيكسن
	فرنسا	السيد لاكروا
	كرواتيا	السيد سكراتشيك
	كوستاريكا	السيد ويسليدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون سويرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/458)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-43931 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/458)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل صربيا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في هذا البند، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد يرميتش (صربيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد زانير إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بما أن هذه هي أول إحاطة إعلامية يقدمها السيد زانير إلى مجلس الأمن، أود نيابة عن المجلس أن أهنئه على تعيينه وأتمنى له كل التوفيق في مهمته الجديدة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى معالي السيد اسكندر حسيني.

تقرر ذلك.

أدعو السيد حسيني إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/458، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. أعطيه الكلمة الآن.

السيد زانير (تكلم بالانكليزية): منذ أن خاطبكم سلفي في ٢١ نيسان/أبريل تغيرت الحالة في كوسوفو تغيرا جذريا. والتقرير الخاص للأمين العام عن كوسوفو (S/2008/354)، الذي ناقشه مجلس الأمن في ٢٠ حزيران/يونيه (انظر S/PV.5917)، يدل على أن الأحداث على أرض الواقع قد أسهمت في إيجاد واقع عملي جديد لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

والتقرير المعروض على المجلس اليوم (S/2008/458) يصف بمزيد من التفصيل أنشطة البعثة خلال الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وبالنظر إلى أن التقرير الأخير لا يشمل إلا بشكل محدود جدا فترة شغلي للمنصب – حيث أنني توليت مهامي في بريشتينا بصفتي الممثل الخاص الجديد للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة في ٢٠ حزيران/يونيه – أود أن أستكمله بتقييمي الشخصي للتطورات التي حدثت على أرض الواقع منذ وصولي إلى كوسوفو.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت هناك تحديات رئيسية تواجه قدرة البعثة على أداء الغالبية العظمى من مهامها بوصفها إدارة مؤقتة، وذلك بسبب الإجراءات التي اتخذتها السلطات في بريشتينا وصرب كوسوفو.

وكما أبلغكم سلفي من قبل، اعتمدت جمعية كوسوفو في ٩ نيسان/أبريل ما وصفته دستور جمهورية كوسوفو. وبدأ سريان هذا القانون في ١٥ حزيران/يونيه. ومنذ ذلك الحين، تواصل السلطات في كوسوفو السعي للاضطلاع بسلطات ومسؤوليات دولة ذات سيادة. وعلى سبيل المثال، وافقت جمعية كوسوفو مؤخرا على تخصيص اعتمادات لإنشاء وزارة للخارجية، وتم تعيين وزير لها وهو حاضر هنا اليوم. كما أعلن رئيس الوزراء عن عزمه إنشاء سفارات في عدد من الدول الأوروبية وفي واشنطن العاصمة. وتواصل جمعية كوسوفو إقرار التشريعات، التي يصدرها الآن رئيس كوسوفو دون الرجوع إلى سلطاتي المخولة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو إلى الإطار الدستوري.

ويستمر صرب كوسوفو، من ناحية أخرى، في معارضة التعاون مع سلطات بريشتينا، مؤكدين أنهم لن يتعاونوا إلا مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي الوقت ذاته، توطد الحكومة الصربية سيطرتها على الأجهزة في المناطق ذات الأغلبية الصربية، وخاصة في شمال كوسوفو. وفي ١١ أيار/مايو، أجريت الانتخابات البلدية المحلية في ٢٣ من البلديات التي يقطنها صرب كوسوفو وعددها ٣٠ بلدية في كوسوفو. ولم تقم البعثة بإعاقة الانتخابات أو دعمها وأعلنت أن النتائج باطلة. ونتيجة للانتخابات المحلية الصربية، تعمل الآن سلطات بلدية موازية جديدة في جميع البلديات ذات الأغلبية الصربية من كوسوفو، وأعلن الوزير الصربي لشؤون كوسوفو أنه يتوقع اعتراف البعثة بها في نهاية المطاف. وفي الآونة الأخيرة، أذنت الحكومة الصربية أيضا بتكوين جمعية لاتحاد البلديات والمستوطنات الصربية في كوسوفو وميتوهيا، على أساس النتائج التي أسفرت عنها هذه الانتخابات.

ونتيجة للتباعد على هذا النحو الصارخ بين الطرق التي تسلكها الطائفتان الصربية والألبانية في كوسوفو، فقد طرأ تغيير على الحيز الذي يمكن للبعثة أن تعمل فيه. فمنذ دخول دستور كوسوفو حيز التنفيذ، أصبحت ممارستي سلطاتي القانونية بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) متزايدة الصعوبة من الوجهة العملية. فلم أعد أملك بصفتي الممثل الخاص للأمين العام إصدار تشريعات ذات أثر ملزم دون منازع. ذلك أن الأغلبية الألبانية الكوسوفية، التي ترى في دستور كوسوفو الآن الوثيقة الأساسية التي تنبثق منها جميع السلطات القانونية، لا تولي اعتبارا للمحاولات التي تبذل لفرض سلطتي القانونية.

علاوة على ذلك، تغيرت العلاقة بين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس الوزراء تغيرا كبيرا. ولم تعد تعقد اجتماعات العمل المنتظمة للبت في شؤون الحكم الرئيسية، بعد أن كانت من الملامح الثابتة منذ إنشاء البعثة.

ورغم استمراري والعاملين معي في رصد عمل السلطات الكوسوفية والقيام بأعمال الوساطة والتيسير

في التراعات التي تنشأ بين الطوائف، فقد تلاشت سلطتي لفرض الحلول في معظم أنحاء الإقليم من الوجهة الفعلية. ورغم أني ما زلت مخولا السلطة التنفيذية رسميا بموجب القرار ١٢٤٤، فلست أملك الأدوات اللازمة لإنفاذ تلك السلطة. ولا يمكن لذلك ممارسة هذه السلطات إلا في حالة قبولها من جميع الأطراف، كما هو الحال على سبيل المثال في مجال سيادة القانون.

وقد اختفت في مناطق الأغلبية الموافقة على قيام البعثة بالإدارة المباشرة، وتقلصت إلى حد كبير في الواقع، كما أنها زالت في المناطق التي تقطنها طوائف الأقليات، بغض النظر عن ادعاءاتها بأنها تحترم القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتدل المنازعات الأخيرة على الصعيد المحلي على تزايد تعقيد الحالة السائدة الآن التي يسعى المجتمع الدولي لحلها. ومن بين هذه المنازعات عدم الاتفاق على تحديد موقع لمسجد جديد في بلدية كامينيكا، ونزاع على توزيع المياه في منطقة ميتروفيتشا وشكوى مقدمة من الكنيسة الصربية الأرثوذكسية من الإجراءات التي تتخذها بلدية منطقة غياكوفيتشا في ردم أساسات كنيسة مدمرة لإنشاء حديقة عامة.

ومع أن البعثة ترصد هذه الحالات وتسعى لتيسير الحوار بين الطوائف، لا يتعامل صرب كوسوفو إلا مع البعثة ويفضل ألبان كوسوفو إما أن يحاولوا معالجة هذه المسائل بأنفسهم أو أن يشركوا الاتحاد الأوروبي أو ممثلين آخرين للمجتمع الدولي، وتتزايد صعوبة قيام البعثة بالتوسط لإيجاد حلول. ورغم ذلك، ففي المناطق التي يقوى فيها الشعور بقضايا الأقليات العرقية، لا تزال البعثة فعليا الجهة الفاعلة الوحيدة التي يمكنها محاولة التوسط بين كلا الجانبين في المنازعات العملية.

إضافة إلى ذلك، أدى قرار الاتحاد الأوروبي بإنهاء تمويل عمليات عنصر إعادة بناء الاقتصاد التابع للبعثة اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ترك البعثة بدون القدرة التقنية أو الميزانية اللازمة للعمل في معظم المجالات الاقتصادية، وهذا عامل آخر يضطرها إلى إعادة تقييم قدرتها على الاستمرار كما كانت من قبل.

وفيما يتعلق بسيادة القانون، يساورني القلق كما ساور من جاءوا قبلي إزاء عدم أداء المؤسسات الرئيسية لوظائفها كما يرام. وكما يشير تقرير الأمين العام، لا يزال عدد من المؤسسات القضائية في شمال كوسوفو مغلقة الأبواب. ولا تزال أعداد كبيرة من ضباط الشرطة من صرب كوسوفو، الذين يرفضون العمل ضمن إطار دائرة شرطة كوسوفو أو تلقي التعليمات من قيادتها، موقوفة عن العمل مع صرف مرتباتها. وليس لجمارك البعثة أي وجود عند البوابتين الشماليتين على خط الحدود الإدارية مع صربيا، على ما يستتبعه ذلك من فقدان الإيرادات وزيادة حالات التهريب.

ونتيجة لهذه الحالة، تعكف البعثة على وضع خطة لإعادة تشكيل وجودها بحيث تأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف وتعيد تركيز عملياتها، لكي تزيد إلى أقصى حد القيمة التي يمكنها أن تضيفها في المناطق التي ما زالت تحتفظ فيها بدور رئيسي. ويستند هذا التخطيط إلى توجيهات الأمين العام وهي تلتزم فيه بموقف الحياد الدقيق بالنسبة للمركز، في امتثال كامل لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وقد تم إعداد خطة مبدئية لإعادة التشكيل وإرسالها إلى المقر مع إجمال عدد من التدابير التي ستقلل قدرة البعثة في المجالات التي لم يعد يمكنها العمل فيها بفعالية، كما في الإدارة المدنية على سبيل المثال، وتعززها في المجالات الأخرى، مع توجيه اهتمام خاص للأقليات. فأنا على سبيل

المثال أدرك بصفة خاصة الحاجة المستمرة إلى ضمان الحماية الكاملة لحقوق جميع الطوائف في كوسوفو.

وفي مجال العلاقات الخارجية، لدى البعثة الاستعداد والقدرة على مواصلة المساعدة في اشتراك كوسوفو في المنتديات الدولية، تمشيا مع الطلبات الواردة من المنظمات الداعية، مما يكفل لشعب كوسوفو الاستفادة الكاملة من التفاعل مع المجتمع الدولي ومع عمليات التعاون الإقليمية.

وتواصل البعثة من حيث المبدأ الاحتفاظ في الوقت الحالي بالسلطة التنفيذية في المهام المتعلقة بسيادة القانون، كالشرطة والقضاء والجمارك، في جميع أنحاء كوسوفو. وأجريت مناقشات بشأن التعاون المقبل مع ممثلي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون على المستوى التقني. ونقترب من إبرام اتفاق يشمل، في جملة أمور، مجالات مثل تحويل الأصول وامتيازات الموظفين وحصاناتهم، وتبادل المعلومات. ونتوقع نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وعملها في إطار سلطة الأمم المتحدة ووفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وبالإضافة إلى ذلك، أتوقع أن تستمر بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو في أعمالها ضمن إطار البعثة بعد إعادة تشكيلها. وسيكون ذلك بالغ الأهمية لتعزيز القيم الديمقراطية وحماية مصالح جميع الطوائف. والواقع أنه سيتم تعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها إحدى دعائم البعثة، ولا سيما على المستوى الميداني، عندما تصبح جزءا من البعثة بعد إعادة تشكيلها. ولهذا السبب، أتوقع توثيق التفاعل مع منظمة الأمن والتعاون في المستقبل.

وقد أعربت منظمة حلف شمال الأطلسي أيضا عن التزامها المستمر بتقديم الدعم لكل من شعب كوسوفو والوجود المدني الدولي وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأرى مستوى التعاون البناء بين البعثة وقوة كوسوفو على أرض الواقع مطمئنا للغاية. وهذا ضروري لصون السلام والاستقرار في المنطقة.

ومن أدوار البعثة المستمرة الرئيسية قيادة عملية الحوار مع بلغراد والتشاور مع جميع الأطراف المتأثرة في عدد من المجالات العملية. ولديّ اعتقاد راسخ بضرورة بذل جميع الجهود الممكنة من أجل إبقاء جميع القنوات المتاحة للحوار البناء والتعاون مفتوحة. وقد أجريت منذ وصولي في كوسوفو مناقشات مع عدد من المحاورين المحليين، وقمت بعدة رحلات واجتماعات ميدانية، تمكنت فيها من التحدث إلى ممثلين لمعظم المجموعات السياسية والطوائف. وفي الأسبوعين الأخيرين، التقيت بالزعماء السياسيين في الشمال، وبمسؤولي القضاء في كل من بريشتينا وميتروفيتسا وقادة الكنيسة الصربية الأرثوذكسية في ديتشاني.

ومنذ يومين فقط، في أثناء عودتي إلى نيويورك، عقدت اجتماعا مبدئيا مع حكومة صربيا الجديدة في بلغراد بشأن تنظيم حوار في المجالات العملية الستة ذات الاهتمام المشترك التي حددها الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه إلى الرئيس تاديتش: الجمارك والشرطة والمحاكم والنقل والهياكل الأساسية والحدود والتراث الصربي. ويشجعني جدا ما أعرب عنه وزير الخارجية جيريميتش من استعداد للدخول في حوار مثمر وبنّاء. وأعتبر أنها بداية واعدة للحوار مع بلغراد الذي سوف يستمر الأسبوع القادم، باجتماع مع وزير صربيا لشؤون كوسوفو، السيد غوران بوغدانوفيتش، في بريشتينا.

وهذه العملية تتطلب التشاور مع جميع الأطراف المعنية ودعمها. وأعتبر أن دوري في هذا الشأن هو دور الميسر من أجل إجراء حوار مباشر بين الأطراف، وأعتزم المشاركة في العملية بنية حسنة، وبروح من الشفافية

والانفتاح، بغية تعزيز حل المسائل العالقة ضمن إطار عمل واقعي دون المساس بمركز كوسوفو.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعبر عن أملي وثقتي في السبيل الذي نسلكه لضمان استمرار أهمية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفعاليتها سوف يسمح للأمم المتحدة بحماية إرثها في كوسوفو، بينما تقوم بتكييف نفسها مع الظروف وتواصل الرصد والقدرة على الوساطة التي ما زالت أساسية، وبالتعاون التام مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى.

وأنا أيضا متفائل بأن البعثة تستطيع الاستمرار في القيام بدور هام في تيسير الحوار فيما بين مختلف الأطراف بشأن القضايا التي تؤثر على حياة جميع الطوائف في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لجمهورية صربيا معالي السيد فوك يرميتش.

السيد يرميتش (صربيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن.

منذ اجتماعنا الأخير الذي كان مكرسا لكوسوفو، الإقليم الصربي الجنوبي، أقرت الجمعية الوطنية حكومة جديدة في بلغراد. وهي تمثل المزيد من الأمل لصربيا، وواثقة من مشاركتها مع العالم؛ وعلى استعداد للإسراع في تقدمنا نحو العضوية التامة في الاتحاد الأوروبي، وترغب بصورة فعالة في الإسهام في بناء السلام الإقليمي، وملتزمة تماما بضمان السيادة والسلامة الإقليمية لبلدنا.

وبعبارة أخرى، إنها تمثل صربيا التي تفتخر بأنها ديمقراطية أوروبية، والتي موقفها المعروف تماما من إعلان الاستقلال الانفرادي لإقليمنا الجنوبي ما زال ثابتا و لم يتغير. وما زلنا نرى أن محاولة الانفصال تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية والمعاهدات الأساسية للنظام الدولي والأوروبي المعاصر.

وما زلنا نرى أن إعلان الاستقلال الانفرادي قد أثار تساؤلات جدية حول المعنى الواضح للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لأن القرار، المتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق، يلزم بوضوح جميع الدول باحترام السيادة والسلامة الإقليمية لبلدي.

والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء الـ ١٩٢ في المنظمة ما زالت تلتزم بهذه المبادئ. وبالنيابة عن جمهورية صربيا، أود أن أعرب عن تقديرنا الكبير لهذه الدول لالتزامها بالامتثال الصارم بسيادة القانون وأود أن أطرح بوضوح التزام بلدي التام بهذه القوانين.

إن التشكيك في مبدأ السيادة في أي مكان في العالم هو لعبة خطيرة وتنطوي على سابقة وآثار سياسية. ونتيجة لذلك، إن القانون الدولي والأولويات الاستراتيجية لمنطقتنا تتعرض لخطر التضحية بها على مذبح المنفعة السياسية. ولذلك، نجد أنفسنا نواجه جمودا محفوفا بالمخاطر.

إن صربيا لا يمكنها أن تقبل تقسيمها بالقوة، وسوف تواصل معارضتها لذلك. وأعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يوجد بلد في هذه القاعة سيعمل غير ذلك. ولا أعتقد أن هناك أدنى شك. وأود أن أشدد على شيء آخر ينبغي ألاّ يكون موضع شك: إن جمهورية صربيا تؤمن بأن الاتفاق على حل وسط لا بد منه لأوروبا المتكاملة بشكل أكبر ولعالم أكثر ازدهارا وتكافلا.

إننا نؤمن بالحل السلمي والتوافقي لتراعات العالم، بما فيها التراع الذي نحن هنا بصدد مناقشته اليوم. إن هذا النهج هو النهج الوحيد الذي توجد أمامه فرصة لتحقيق حل مستدام ومقبول من جميع أصحاب المصلحة.

ومن هذا المنطلق، أنتقل الآن إلى النظر في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (S/2008/458).

إنني ألاحظ أن لهجته العامة قد تحسنت عنها في التقارير السابقة فيما يتعلق بالتخفيف من الانتقادات الموجهة لصرب البوسنة وبلغراد – وهذا تطور نرحب به. لكن، لا بد لي أن أعرب عن الأسف لاتجاه التقرير نحو التقليل من الفرق الأساسي بين المواقف التي تهدف إلى التمسك بسلطة سيادة القانون والمواقف التي تهدف إلى تجنب مبادئه الأساسية.

وأعرب عن الأسف كذلك أن الأمم المتحدة لم تنشر الاستنتاجات التي توصل إليها السيد سيسكاندي بخصوص الادعاءات بأن كبار المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد أمروا باستعمال القوة يوم ١٧ آذار/مارس هذا العام ضد مظاهرات صرب البوسنة في بلدة كوفوسكا ميتروفيتشا، كما هو واضح في الفقرة ٧ من التقرير.

وفضلا عن ذلك، لا بد لي أن أشدد على أنه لا يوجد في تقرير الأمين العام إدانة واضحة لاعتماد السلطات الألبانية في كوسوفو، بشكل غير مشروع، فهو وثيقة تحاول القضاء على أي دور أو عمل للأمم المتحدة في إقليمنا الجنوبي. ويشير ما يسمى بهذا الدستور إلى تنفيذ اقتراح أهتيساري، وهو وثيقة ليس لها سند قانوني في مجلس الأمن، ناهيك عن جمهورية صربيا.

إننا نواجه انتهاكا خطيرا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وينبغي معالجة تلك الحقيقة مباشرة. وبدلا من ذلك، يشدد التقرير على ”وجود واقع جديد إلى حد كبير لا تستطيع أن تقوم البعثة في ظله ... بمهامها بصفتها إدارة مؤقتة“.

وإذ أنتقل الآن إلى نقطة عامة أكثر عموما، لا بد لي كذلك مع الأسف من أن أبين تناقض النهج السلبي للأمم المتحدة بشأن مسألة الدفاع عن سلطتها التنفيذية المخولة من مجلس الأمن مع نشاطها الحثيث بخصوص قضية إعادة تشكيل البعثة. لقد مضى الأمين العام بتكليف ممثله الخاص بالبدء في إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بدون موافقة المجلس وضد موقف جمهورية صربيا التي أعربت عنه بوضوح.

والحجة التي ساقها لتبرير الانقضاض على الصلاحيات الخاصة لمجلس الأمن كانت حجة سياسية: إن المجلس لا يستطيع الاتفاق، ولذا كان لا بد من المضي قدما على أية حال. وتصورا ماذا كان سيحدث لو أن مكانا آخر غير كوسوفو هو المسألة المعنية داخل هذه القاعة – مكانا تتفاعل فيه مجموعة مختلفة من القوى والمصالح. ومرة ثانية هل كان من الملائم المضي قدما دون موافقة مجلس الأمن؟

إن الطريقة التي بدأت بها إعادة التشكيل كانت، في اعتقادنا، فصلا مشينا حقا. ومن المهم الآن هو أن تسير بالصورة السليمة – بمشاركة كاملة من صربيا. ولا بد من إكمالها بموافقتنا وبموافقة صريحة من مجلس الأمن. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق الشرعية وضمان استدامة عملنا.

وبتفاؤل يشوبه الحذر، أستطيع أن أقول إن اجتماعي مع الأمين العام في الأسبوع الماضي قد أفضى إلى تفاهم قد يؤدي إلى اتفاق نهائي نوعا ما – اتفاق يتطلب، في النهاية، موافقة مجلس الأمن. إن صوت صربيا بخصوص إعادة التشكيل، وما إلى ذلك، لا ينبغي تجنبه أو تجاهله.

وقبل يومين، سافر الممثل الخاص للأمين العام لامبريو زانيير إلى بلغراد من أجل إجراء محادثات حول ست مسائل أساسية ذات اهتمام مشترك، حسب ما ورد في التقرير:

وهي بالتحديد، الشرطة والقضاء والجمارك والمواصلات والبنى الأساسية والحدود والتراث. وكان أول اجتماع خطوة أولى هامة لحماية سلامة الصرب وغير الألبان في كوسوفو.

وكما قال لي الممثل الخاص للأمين العام – وسأستعمل كلماته – ”لكي نحل المشاكل بعضنا مع بعض ينبغي أن نتوصل إلى القرارات معا“. ونحن نتفق تماما مع هذا. ولذلك، في هذا الإطار الذهني البناء سوف يجتمع زميلي، وزير كوسوفو السيد غوران بوغدانيفيتش، مع السيد زانيير في أوائل الأسبوع القادم لإجراء محادثات بشأن القضاء والشرطة في المناطق التي يسيطر عليها الصرب. إن العمل الشاق من أجل التوصل إلى اتفاق على وشك أن يبدأ.

وأود أن يكون قولي واضحا إن صربيا لا تدخر جهدا للمشاركة بصدق مع الأمم المتحدة للتوصل إلى إعادة تشكيل مقبول ويتطلع إلى المستقبل، وهو إعادة تشكيل يحافظ على سلطة الأمم المتحدة، بينما يفتح المجال للإدراج المؤسسي للمنظمات الإقليمية الرئيسية.

ولا بد كذلك أن أقول بوضوح في إن إعادة التشكيل يجب ألا تتجاوز الخطوط الحمراء التي حددها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويتحتم ألا تتعدى إعادة التشكيل بأي حال من الأحوال على سيادة جمهورية صربيا وسلامة أراضيها. وحالما يتأكد الوضوح من قِبل مجلس الأمن، يمكن أن يمضي هذا التشكيل قدما بدرجة كبيرة صوب معالجة التحديات الملموسة جدا والمتعددة التي تواجه المجتمعات المحلية الصربية والمجتمعات المحلية غير الألبانية الأخرى في كوسوفو في الوقت الراهن.

واليوم، مما يدعو إلى الأسف، نجد أن الحالة على أرض الواقع غير عادية إلى حد كبير. وسأقصر كلمتي على ذكر ثلاثة أمثلة.

أولا، عقب إعلان الاستقلال من جانب واحد، عاد إلى كوسوفو عدد قليل جدا من المشردين داخليا وهو أقل من عدد العائدين من ذي قبل – لقد عاد فقط ما مجموعه ٤٩ من صرب الكوسوفو في الفترة من آذار/مارس إلى نهاية حزيران/يونيه، حسبما ورد في تقرير الأمين العام. وهذا دليل واضح على الاتجاه الخفي للاستبعاد وعدم التسامح السائد في المقاطعة.

ثانيا، إثر إعلان الاستقلال من جانب واحد، عاد التطهير الثقافي. لقد شاهدنا العمل البغيض المتمثل في رصف الأرض فوق أنقاض الكنيسة الصربية المدمرة في وسط دياكوفيسا، مما ضاعف التدمير المادي في محاولة لمحو كل أثر لوجودها ذاته. وشاهدنا أيضا تحدي السلطات البلدية في ديكان برفضها تحديد السجل المساحي للأرض التابعة لدير فيسكوي ديكاني – الذي أعلنته اليونيسكو موقعا من مواقع التراث العالمي ووُضع بحق في قائمة التراث العالمي المهدد بالاندثار – وذلك بالرغم من قرارين تنفيذيين صادرين من الممثل الخاص يأمرانها بالقيام بذلك.

ثالثا، منذ إعلان الاستقلال من جانب واحد، توقفت عملية إعادة الممتلكات الخاصة التي صودرت بصورة غير شرعية. وهناك ما يزيد عن ٣٠ ٠٠٠ قضية مُعلّقة في هذا الشأن. ويعيش المتضررون – وغالبيتهم الساحقة من صرب كوسوفو – عيشا ضنكا في مساكن مؤقتة أو في مخيمات المشردين، في حين يواصل ألبان كوسوفو العيش في منازلهم ويستغلون حقولهم الزراعية دون خوف من إلقاء القبض عليهم أو محاكمتهم.

وبإيجاز، تكاد حياة أكثر المجتمعات المحلية اضطرابا في أوروبا أن تكون غير محتملة. ويعتمد مصير الكثيرين الذين يعيشون في جيوب معزولة، على كيفية تصورهم لقدرتهم على البقاء بالرغم من النزعة العدائية في المناطق المحيطة بهم.

وفيما يتصل بالآخرين، نحن نتكلم عن مجتمع محلي لا يمكن فصله عمليا عن بقية صربيا. إن الحدود الزائفة يمكن أن توجد نقاط اشتعال، ويمكن أن توجدها أيضا محاولات فرض ما يسمى بالأمر الواقع. ولا بد أن نكون صريحين جدا في هذا الشأن.

إن من الواضح أن مصير الازدهار الوحيد لمنطقة غرب البلقان يكمن في الاتحاد الأوروبي. وصربيا جادة للغاية بشأن ضمان حصولها على عضوية الاتحاد الأوروبي على جناح السرعة. لقد أظهرنا بجلاء ذلك الالتزام الأساسي في الأيام الأخيرة وذلك باتخاذ خطوات حاسمة لنؤكد من جديد تعاوننا التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي.

وتؤمن صربيا إيمانا راسخا بقوة قيم القرن الحادي والعشرين لأوروبا وقدرة تلك القيم على تحقيق المصالحة بين الخصوم السابقين. ووفقا لهذه المعتقدات، أقول لقد حان الوقت لطي الصفحة على الانقسامات التي حدثت في الماضي القريب، وذلك باتباع سياسة سلام على أساس من التوافق، تتمكن منطقة غرب البلقان بفضلها من أن تتحول بصورة حقيقية إلى منطقة تمتثل لحكم القانون وتعتنق وعد أوروبا ومبادئه الجوهرية. وأرى أن الوقت الحاضر يمثل لحظة تاريخية لنا مثلما يمثل لحظة تاريخية للاتحاد الأوروبي. وبالتعاون معا، نستطيع أن نوجد منطقة تتطلع بتفاؤل إلى المستقبل، وتفتخر بهوياتها المتعددة وتؤمن آفاق مستقبلها. هذه هي رؤية حكومة صربيا الجديدة. وتلك هي الحقيقة الجوهرية الجديدة التي نهدف إلى تحقيقها، بالتعاون مع شركائنا وأصدقائنا، وبفضل الإطار الاستراتيجي الذي يستنير به نهجنا لحل مشكلة كوسوفو.

وفي الختام، يحدونا الأمل في أن يوافق الجميع في هذه القاعة على أن اتخاذ خطوة في الاتجاه الصحيح تتمثل في جعل إعادة التشكيل مقبولة لجميع الأطراف الحاضرة هنا، بدءا بجمهورية صربيا. ونعتزم أداء دور بنّاء دون أن نتجنب ممارسة حقنا بسلام في الدفاع عن سيادتنا وسلامة أراضينا، وفقا للقانون الدولي. وبفضل تركيز هدفنا على تحقيق الوحدة بين الناس وليس الدول – باستخدام الصيغة التي وضعها جان مونيه، أحد الآباء المؤسسين للاتحاد الأوروبي – سوف نتمكن من المضي قدما في هذه القضية بالتضافر معا. وبالتعاون سوف نجد طريق العودة إلى وطننا المشترك ونمضي قدما صوب مستقبلنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سكندر هايسني.

السيد هايسني (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام مجلس الأمن في هذا الوقت بالذات، أي بعد مضي ستة شهور منذ أن أصبحت كوسوفو دولة مستقلة. لقد قام مجلس الأمن بدور هام في كل مرحلة من مراحل التطور في كوسوفو بعد الحرب. لذلك يسرني أن أتكلم هنا اليوم عن التقدم المحرز في كوسوفو بعد الاستقلال، لا سيما إثر دخول دستور كوسوفو الجديد حيز النفاذ في ١٥ حزيران/يونيه.

وكما يعلم أعضاء المجلس، نحن قد أعلنا استقلالنا في شهر شباط/فبراير عملا بأحكام وتوصيات السيد مارتي اهيتساري، المبعوث الخاص للأمين العام. لقد اعتمد برلمان كوسوفو الاقتراح الشامل الذي طرحه الرئيس اهيتساري ووضعت الحكومة خططا لتنفيذه برمته.

وحتى الآن اعترفت ٤٣ دولة من دول العالم باستقلالنا، بما في ذلك معظم دول منطقتنا أوروبا. وقدمت لنا معظم هذه الدول بسخاء دعمها لبناء دولة ومجتمع يسودهما الاستقرار ومتعددي الأعراق وديمقراطيين. ونتوقع

أن تعترف دول أخرى كثيرة بكوسوفو بوصفها دولة مستقلة في الشهور المقبلة.

ونحن ندرك أن الاستقلال لم يحل مشاكل كثيرة تواجه بلدي. وما زال يتعين على كوسوفو أن تقوم بأعمال كثيرة لكي تصلح اقتصادها المدمر، الذي أدير بشكل سيء على مدى عقود ودمره نظام ميلوسفيتش بصورة منتظمة. وإن أصغر دولة عمرا في العالم تشعر بحاجة ماسة إلى الاستثمارات من الخارج وإلى التنمية الاقتصادية.

وتحقيقا لهذه الغاية، يسرني أن أبلغكم بأن مؤتمر المانحين لكوسوفو الذي عقد مؤخرا قد حقق نجاحا كبيرا. لقد تعهد مجتمع المانحين بسخاء بمبلغ ١,٢ بليون يورو لدعم إنعاش اقتصاد كوسوفو وتنميتها. وأغتنم هذه الفرصة لأعبر عن خالص تقديرنا لجميع الدول المانحة. وبالمثل، أود أن أؤكد من جديد التزام حكومة كوسوفو الأكيد بالشفافية والمساءلة بالكامل فيما يتعلق بعملنا مع شركائنا المانحين لتنفيذ شتى المشاريع.

وفي الأسابيع الأخيرة الماضية خطت كوسوفو خطوات كبيرة كي تصبح دولة تتسم بالمزيد من العدل والديمقراطية. والدستور الديمقراطي الجديد لجمهورية كوسوفو، الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ حزيران/يونيه، مثال ممتاز لدستور عصري ينص على أعلى المعايير الدولية بشأن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. لقد أُعدت هذه الوثيقة التأسيسية بمساعدة خبراء دوليين وتتضمن بنودا لحماية حقوق الأقليات وردت في خطة اهيتساري، ويشعر شعب كوسوفو بقدر كبير من الفخر إزاء هذه الوثيقة.

وفي ١٥ حزيران/يونيه أيضا دخل حيز النفاذ أكثر من ٤٠ تشريعا من التشريعات التي وردت في اقتراح اهيتساري. وتغطي هذه القوانين مجالات حاسمة مثل إضفاء طابع اللامركزية على الحكومة المحلية وحماية حقوق الأقليات والتراث الثقافي والديني. ويشكل الدستور ودخول تلك القوانين حيز النفاذ المتطلبات الأساسية لتنفيذ خطة أهتيساري بأكملها.

وقد ذهبت حكومة جمهورية كوسوفو إلى أبعد من مجرد اعتماد التشريعات، حيث أنها بدأت بتنفيذ خطة أهتيساري على الأرض. فعلى سبيل المثال، وضع الخطط لمناطق الحماية حول الأماكن الأرثوذكسية الصربية وللامركزية في الحكم المحلي – أي إنشاء سلطات بلدية ذات أغلبية صربية – التي يجري تنفيذها على قدم وساق.

إن المصالحة بين طوائفنا هي الأولوية الدائمة لمؤسسات كوسوفو. ويسعى الرئيس حاليا إلى إنشاء مجلس اجتماعي استشاري تابع لمكتبه، بينما أنشأ رئيس وزراء كوسوفو مجلسا خاصا داخل مجلس الوزراء مهمته مد اليد لطوائف الأقليات العرقية.

كما أن حكومتنا الائتلافية المتعددة الأعراق تمثل السبيل الأمثل لخدمة أهداف المصالحة. فتضم حكومة كوسوفو وزيرين من الطائفة الصربية ووزيرا من الطائفة التركية وعددا من نواب الوزراء الذين يمثلون المجتمعات المحلية للأقليات.

وكما يعلم أعضاء المجلس، بعد إعلان الاستقلال دعت كوسوفو الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى الاضطلاع بمهام في كوسوفو ورحبت بذلك. وكان إنشاء المكتب المدني الدولي للإشراف على تنفيذ خطة أهتيساري، ونشر بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون للمساعدة في قطاعي الشرطة والعدالة، موضع تقدير واسع النطاق في كوسوفو. وعلى الرغم من بعض تحديات العنف المعزولة من جانب بعض الهياكل غير القانونية في شمال كوسوفو، بما في ذلك شن بعض الهجمات التي أدت إلى الحادث المأساوي الذي ذهب ضحيته ضابط من شرطة الأمم

المتحدة، فإن الحالة بوجه عام ظل يسودها الهدوء والنظام، مما يسر الانتقال السلس إلى الوضع الجديد.

واستجابة للحالة الجديدة في كوسوفو، بادر الأمين العام إلى إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في البلد. وقد وجه فخامة السيد فاتمير سيديو، رئيس جمهورية كوسوفو، إلى الأمين العام رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ أعرب فيها عن تقديره لتلك المبادرة. وتماشيا مع ذلك، سنواصل التعاون الوثيق مع الأمين العام وممثله الخاص، السيد لامبرتو زانير خلال تقدم عملية إعادة التشكيل. ووفقا لفهمنا، سوف تواصل الأمم المتحدة القيام بمهام سيادة القانون خلال فترة محدودة وإلى حين اضطلاع الاتحاد الأوروبي بعمله كاملا في كل أنحاء كوسوفو. إننا نتطلع إلى العمل مع بعثة سيادة القانون للاتحاد الأوروبي، ونعتقد اعتقادا راسخا أن نشرها في كل أنحاء كوسوفو سيخدم قضية الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة.

واسمحوا لي هنا أن أعرب عن امتناننا لكل رجال ونساء الأمم المتحدة في كوسوفو على حسن أدائهم لعملهم وعلى مساعدتنا على إعادة بناء بلدنا الذي دُمر ومجتمعنا الذي مُزق على مدى السنوات التسع الماضية.

وستستمر كوسوفو في مد يد الصداقة والتعاون مع صربيا. ولن نسحب التزاماتنا القوية بالصداقة والتعاون مع بلغراد وكل جيراننا. وكما أكدنا مرات عديدة في الماضي، فإن كوسوفو وصربيا مرتبطتان بروابط الجغرافيا والبنى الأساسية والتجارة والثقافة، إلخ، وسوف نظل على تصميمنا وسعينا إلى إقامة علاقات طبيعية مع جيراننا في الشمال على أساس القيم والمصالح المشتركة. كما أننا سنواصل ممارسة ضبط النفس والاعتدال والنوايا الحسنة، إيمانا بأن هذا هو السبيل الوحيد نحو الدولة الديمقراطية المتعددة الأعراق، التي تتوفر فيها المجالات والفرص أمام جميع الذين يتمثل مستقبلهم تماما في المسار نحو التكامل الأوروبي. وفي النهاية، فإن بلدينا شريكان في الرغبة في مستقبل داخل مجتمع الديمقراطيات الأوروبية – الأطلسية.

إن بريشتينا على استعداد للمشاركة في مناقشات مع بلغراد بوصفنا دولتين مستقلتين بشأن طائفة واسعة من المسائل العملية والمصالح المشتركة. وبالمثل، اقترح الأمين العام أن يناقش البلدان مع الأمم المتحدة عددا من الترتيبات العملية. وكما أكد الرئيس سيديو في خطابه أمام المجلس في ٢٠ حزيران/يونيه (انظر S/PV.5917)، فإننا منفتحون على هذا الحوار. ونحن، بطبيعة الحال، نأخذ على محمل الجد التزام الأمين العام بالتشاور معنا، لأن أي ترتيبات لن تكون لها مقومات الاستمرار بدون مشاركة وموافقة كاملتين من جانب حكومة جمهورية كوسوفو.

وأخيرا، أود التأكيد على التزام كوسوفو الراسخ بأن تصبح عضوا كاملا ومساهما في المجتمع الدولي. وسنسعى إلى العضوية والمشاركة في أي هيئة أو مبادرة إقليمية أو دولية، تمشيا مع رغبتنا القوية في إقامة علاقات حسن الجوار. والتعاون الوثيق فيما بين البلدان شرط لا غنى عنه لانضمام بلدنا المبكر إلى أسرة الاتحاد الأوروبي وإلى مجتمع الأمم الأوسع. ولا ينبغي في القرن الحادي والعشرين أن يجبر أي بلد على أن يكون في عزلة لا يريدها. وتتطلع جمهورية كوسوفو إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس لتحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في السلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى للإعراب عن الامتنان لإتاحة هذه الفرصة لنا لعرض آراء كوسوفو.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بوجود السيد فوك جيريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد اسكندر حسيني، وزير

خارجية كوسوفو. وأود كذلك أن أرحب بالسيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، وأن أؤكد له دعمنا الكامل. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقدير بلجيكا العميق للعمل المميز الذي اضطلع به سلف السيد زانير، السيد يواكيم روكر، في ظل ظروف ظلت صعبة في أغلب الأحيان.

وخلال الفترة المشمولة في آخر تقرير للأمين العام (S/2008/458)، تغير الوضع في الميدان بشكل جوهري. وقد سنحت لنا الفرصة خلال المناقشة التي أجريناها في ٢٠ حزيران/يونيه (انظر S/PV.5917)، للنظر في بعض جوانب الحالة، بيد أنني أود أن أشير إلى عدد من النقاط الإضافية.

أولا وقبل كل شيء، وكما أشار تقرير الأمين العام، فإن دخول دستور كوسوفو حيز النفاذ في ١٥ حزيران/يونيه، والأعمال التشريعية الجارية في مختلف المجالات، بما في ذلك اللامركزية وإنشاء وزارة الخارجية، قد خلقت واقعا جديدا تماما. ومن خلال قراره إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة بحيث يتناسب مع الواقع الجديد، أظهر الأمين العام موقفا واقعيا وإحساسا بالمسؤولية. وكما أكد وفد بلدي في الشهر الماضي، من الأهمية بمكان أن تتم إعادة التشكيل التقنية بدون تأخير لكي تتمكن بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون من أداء دورها المناسب في كل أنحاء كوسوفو بما يعود بالفائدة على كل مواطني كوسوفو.

إن أهمية الوجود الدولي في الميدان لا ينبغي أن تحجب عن أعيننا عظم التحديات المتبقية في كوسوفو، التي قدم التقرير الأخير للأمين العام وصفا تفصيليا لها. ويظل صون الأمن والاستقرار في الميدان على رأس الأولويات. وتوافر بيئة من السلامة والأمن يمثل شرطا أساسيا لإقامة سيادة القانون وإنشاء المؤسسات الديمقراطية التي يشارك فيها كل أبناء الشعب في كوسوفو، بما في ذلك أعضاء الأقليات، وهو ما يمثل هدفا أساسيا ثانيا. وأخيرا، إن الأمن وسيادة القانون هما أيضا شرطان أساسيان للتنمية الاقتصادية المستدامة التي تمثل أولوية ثالثة.

وفي هذا السياق، نرحب بنجاح مؤتمر المانحين الذي انعقد في بروكسل في ١١ تموز/يوليه.

وفي جميع هذه المجالات تقع المسؤولية الرئيسية على السلطات في كوسوفو التي لديها الآن الأدوات اللازمة لمتابعة هذه الأهداف. أود أن اغتنم فرصة وجود السيد حسيني لتشجع السلطات الكوسوفية على مواصلة وزيادة جهودها في هذا الاتجاه. وكما يبين تقرير الأمين العام لا يزال يتعين القيام بالعمل الكثير.

ومهما يكن عليه الأمر، يجب أن نُبقي في الأذهان دور بلغراد الذي ينبغي أن تؤديه في هذه العملية. وما برحت بلجيكا تشعر بالقلق إزاء إنشاء مؤسسات موازية في المناطق التي يسيطر عليها الصرب. ونشعر بالانزعاج الشديد إزاء النية نحو إنشاء برلمان صربي في كوسوفو. ونود أن نشجع بلغراد على النهوض بسياسة بناءة تتمثل في حسن الجوار مع كوسوفو. ومن البديهي أن علاقات العمل الطيبة من مصلحة البلدين كليهما ولا حاجة بي هنا لأقول أن هذا ضروري في المنطقة بأسرها. وقد حان الوقت لإغلاق الفصل الذي يعج بالتاريخ المؤلم في البلقان والبدء بكتابة فصل جديد، وهذه المرة هو فصل موجه نحو المستقبل.

إن الحكومة الصربية بينت بوضوح قبل أربعة أيام لدى اعتقالها رادوفان كاراديتش عزمها القاطع على المساهمة بفعالية في تحقيق هذه الغاية. وبلجيكا تهنئ بحرارة السلطات الصربية على تلك الخطوة الهامة ونشجعها على مواصلة انتهاج هذا السبيل بالقبض على الاثنين الآخرين الفارين من وجه العدالة، وهما راتكو ملاديتش وغوران هاديتش. إنها

بقيامها بذلك ستبرهن التزامها الكامل بالقيم الأوروبية المتمثلة بالعدالة والسلام.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد فوك ييريميتش، وزير خارجية صربيا وبالسيد اسكندر حسيني ممثل كوسوفو. ونشكرهما على ما القياه من ضوء على الحالة الراهنة في كوسوفو. ونود أيضا أن نشكر ممثل الأمين العام السيد لامبيرتو زانير على إحاطته الإعلامية الرائعة عن هذه المسألة. ونهنئه على تعيينه ونتمنى له كل النجاح في مهماته الجديدة. كذلك نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لسلفه السيد جواكيم فوكير على العمل الذي أنجزه.

أما وقد استمعنا بعناية إلى جميع المعلومات المقدمة إلينا، فعلينا أن نلاحظ أن الحالة على الأرض في كوسوفو لا تزال مبعث قلق. وفي الحقيقة أن هناك العديد من الصعوبات ذات الطبيعة السياسية والأمنية التي لا تزال على جدول الأعمال، وما برحت تمثل قلقا عميقا، بما فيها مقاطعة صرب الكوسوفو لمؤسسات الدولة الجديدة وقيام صرب الكوسوفو بإنشاء هياكل إدارية موازية على الرغم من أن دستور كوسوفو قد دخل حيز النفاذ.

وإن إجراء الانتخابات البرلمانية والانتخابات البلدية التي نظَّمها الصرب الشماليون في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨ والتي اعتبرتها باطلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، قد زادت من تفاقم الحالة وزادت من التوترات بين الجالية الكوسوفية.

وثمة مصدر كبير للقلق في المجال الأمني، ألا وهو تهريب الأسلحة وحيازة كمية كبيرة من الأسلحة في البلد. وذلك يمثل تحديا لمجلس الأمن ليظل متيقظا للحالة ويكرس أكبر اهتمام ممكن لهذه الإشارات التي قد تنطوي على صراع محتمل، وبخاصة في الجزء الشمالي من كوسوفو، حيث يبدو أن هناك تلميحات بالتقسيم.

وفي هذا السياق، نشعر بأن مقترحات الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه من هذا العام (انظر S/PV.5917) والتي تستهدف، في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تغيير في هيكل البعثة وصورتها وبعض الجوانب العملياتية للوجود الدولي المدني في الدولة الجديدة، تعتبر مقترحات صريحة وواقعية وجديرة باهتمام المجلس.

ومع ذلك، فبإلقاء نظرة تحليلية على الحالة يتبين لنا من جهة أن هناك بعض الغموض في قبول السلطات الكوسوفية لاستمرار وجود الأمم المتحدة في كوسوفو، ومن الجهة الأخرى، هناك إرادة حقيقية لأخذ زمام مصيرها كدولة حرة وذات سيادة. ومن هنا، لا نرى أي مرجعية للأمم المتحدة في الدستور الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ حزيران/يونيه.

وبالنظر إلى هذه الحالة، نفهم الحتميات التي تفرضها الحالة الجديدة ولا نزال نعتقد أن مقترحات الأمين العام التي ذكرتها آنفا يمكن أن توفر خيارات بديلة عادلة ومنصفة، وبذلك تحافظ على العديد من منجزات البعثة، بينما تضمن الاستقرار والسلم في كوسوفو وفي المنطقة.

ونشيد بجهود الحكومة الكوسوفية لتعزيز الحكم الرشيد وتوطيد دعائم حكم القانون. ونلاحظ بوجه الخصوص التقدم المحرز في تنفيذ المعايير الموضوعة لكوسوفو. وفي ذلك الصدد، نحث المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي بصورة محددة على تأييد وضع برنامج تنمية كوسوفو، ولا سيما في سياق خطة العمل الجديدة للشراكة الأوروبية التي اتفق عليها بالفعل مع الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من استمرار التوترات بين بريشتينا وبلغراد، لا يوجد شك حول مصيرهما الأوروبي المشترك.

لذلك نرحب بالمبادرة الصربية بتعليق قرارها بإغلاق البعثات الدبلوماسية في سبع دول أوروبية ومساعيها لتيسير تنفيذ اتفاق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

ومن المهم أن نواصل دعم كوسوفو لأن هناك العديد من التحديات التي لا تزال قائمة ولا يمكننا الصمود أمامها إلا إذا قدم الجميع مساهمته، ولا سيما المجتمع الدولي، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو والاتحاد الأوروبي. ونكرر مناشدتنا لجميع الأطراف وللمجتمع الدولي بأسره التعاون مع الأمين العام في إطار نهجه الجديد في كوسوفو.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر السيد فوك ييريميتش، وزير خارجية صربيا والسيد اسكندر حسيني وزير خارجية كوسوفو على حضورهما هذه الجلسة. لقد استمعنا إليهما بعناية. وأود أن أهنئ السيد ييريميتش على تعيينه لمنصب وزير الخارجية في الحكومة الصربية الجديدة. كذلك يود وفدي أن يرحب للمرة الأولى بالسيد لامبيرتو زانير منذ تعيين رئيسا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الممثل الخاص للامين العام في كوسوفو. ونرحب بنهجه المحايد والواقعي الذي وصفه لنا لتوه وتصميمه على العمل بتعاون في المرحلة الجديدة مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى في كوسوفو، وبخاصة الاتحاد الأوروبي. وبوسعي أن أطمئنه أنه يحظى بدعم فرنسا الكامل وهو يضطلع بمهامه.

وهنا، شأننا شأن بقية أعضاء المجلس، فإننا مصممون على بذل قصارى جهدنا لضمان أن تساعد الصفحة الجديدة في حياة أبناء كوسوفو على إحلال السلم والأمن الدائمين في منطقة البلقان بأسرها.

وفي أعقاب اجتماعنا في ٢٠ حزيران/يونيه (انظر S/PV.5917) أعلن الأمين العام إعادة تشكيل الوجود الدولي الحالي في سياق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد عمل قبل وبعد ذلك القرار، انطلاقا من روح الحوار والتعاون وأعرب عن حياد كبير في الاضطلاع بالولاية التي أناطها به مجلس الأمن.

وبعد شهر من ذلك القرار نشهد حالة أمنية هادئة نسبيا والمؤسسات تعمل بصورة مرضية في إطار ديمقراطي.

في المقام الأول، يساعد القرار الذي اتخذه الأمين العام، بإعادة تشكيل الوجود الدولي، على تهيئة مناخ موات لمواصلة تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء كوسوفو. ويمكننا القرار من الاضطلاع بالمهام الحيوية التي وضعها الأمين العام، ألا وهي المحافظة على الاستقرار والأمن والحفاظ على كل ما حققته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو طوال السنوات التسع الماضية.

وفي الفترة القادمة، يمكن أن تعتمد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على دعم الاتحاد الأوروبي الكامل. وعلى وجه الخصوص، ستدخل بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو طور التشغيل الكامل بحلول الخريف، وبوجه عام ستضطلع بدور تشغيلي أكبر في الإطار الذي وضعه الأمين العام. وكما قال مؤخرا السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، إن بعثة الأمم المتحدة لسيادة القانون في كوسوفو تعمل في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبموجب السلطة الشاملة للأمم المتحدة، وبالشفافية الكاملة فيما يتعلق بالمنظمة.

لقد استمعنا للتو إلى وزيري خارجية صربيا وكوسوفو اللذين قدما وجهات نظر مختلفة، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة استقلال كوسوفو. وبالرغم من ذلك، نلاحظ مع الارتياح حرصهما المشترك على معالجة هذه الخلافات بروح تتوخى تحقيق الاستقرار وتهيئة الظروف

اللازمة لتحقيق مستقبل مشترك في إطار الاتحاد الأوروبي. ودون الإحساس بالمسؤولية من جانب شعبي كوسوفو وصربيا وقادتهما، ودون تصميم الأغلبية على حل النزاعات بين الطوائف من خلال الحوار بغير اللجوء إلى استخدام العنف والقوة، سيكون من المستحيل تحقيق أي شيء. إن الالتزام بتطبيق سيادة القانون، والتصميم على إقامة دولة متعددة الإثنيات تقوم على احترام الأقليات، والرغبة في إقامة علاقات ودية مع جيران كوسوفو، وتعهدات السلطات الكوسوفية المناصرة للاتجاه الأوروبي، كما أعاد التأكيد عليه اليوم السيد حسيني، هي كلها عناصر مهمة للغاية في القبول التدريجي لكوسوفو في الأسرة الدولية.

وسيساعد الوجود الدولي للأمم المتحدة وشركائها، ولا سيما بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، على تحقيق هذا الهدف. ومن الضروري أن تتعاون سلطات كوسوفو تعاونا تاما مع هذا الوجود الدولي، بهدف إقامة دولة كوسوفو الديمقراطية والمتعددة الإثنيات والتي تحترم حقوق الأقليات.

لقد شُكِّلت حكومة جديدة في صربيا في ٧ تموز/يوليه في أعقاب الانتخابات التي عقدت في أيار/مايو والتي شهدت انتصار القوى الديمقراطية المناصرة للاتجاه الأوروبي. وتولي تلك الحكومة أولوية للتقارب مع الاتحاد الأوروبي. وتحقيقا لهذه الغاية تقوم باتخاذ خطوات شجاعة، ترحب بها فرنسا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي. وبوجه خاص، اسمحوا لي أن اقتبس من استنتاجات مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية التي ذكرها في ٢٢ تموز/يوليه تعقيبا على اعتقال رادوفان كارادزيتش:

”يبين هذا التطور التزام الحكومة الجديدة في بلغراد بالمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البلقان. إنها على الدرب الذي تسير عليه صربيا نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي“.

ويشكل أيضا قرار الحكومة الصربية بتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع جميع البلدان في الاتحاد الأوروبي خطوة في الاتجاه السليم. ونشجع الحكومة الصربية على مواصلة العمل على هذا الدرب واتباع نهج بناء إزاء أنشطة الاتحاد الأوروبي من أجل المساعدة على تحقيق السلام والأمن في منطقة البلقان. ونحن مقتنعون بأنه يمكن الإسراع بالخطى على الدرب الذي تسير عليه صربيا نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مركزها كعضو مرشح. وتعتزم فرنسا أن تعمل بقوة في هذا الاتجاه خلال رئاستها للاتحاد الأوروبي بتوفير الفرص الجلية لصربيا. وأعتقد أنه من المؤكد أن تصبح صربيا عضوا في الاتحاد الأوروبي؛ وهذا مستقبلها وذلك أملنا.

اسمحوا لي أن أنهي بياني بالتشديد على هذه النقطة. يدرك الاتحاد الأوروبي تماما مسؤوليته عن المساعدة على حل مسألة كوسوفو وتخطي العقبات التي قد تعترض طريق تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر لغرب البلقان. وبهذه الروح قام الاتحاد الأوروبي بنشر بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، وبهذه الروح سنسعى في الأشهر القادمة من أجل العمل على تحقيق مستقبل مشترك للصرب وللكوسوفيين في إطار الاتحاد الأوروبي.

السيد سكراشيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أرحب لأول مرة في المجلس بالممثل الخاص للأمين العام المعيَّن حديثا، السيد لامبيرتو زانيير، وأتمنى له كل النجاح في عمله المستقبلي الذي نؤكد دعمنا الكامل له. كما أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب في المجلس بوزير خارجية جمهورية صربيا، السيد فوك برميتش، وبوزير خارجية كوسوفو، السيد إسكندر حسين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ شعب وحكومة جمهورية كوسوفو بتأمين الانتقال السلمي والمستقر من الحكم بموجب ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى نظام حكم ذاتي ومستقل لجمهورية مُنشأة حديثا. ويسر وفد بلادي أن يلاحظ التقييمات الإيجابية لمعظم الحالات التي وردت في تقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/458). وعن طريق ضمان هذا الانتقال السلس، يثبت شعب كوسوفو وحكومته مرة أخرى نضجهما الديمقراطي واستعدادهما لبناء بلد يمكنه بحق أن ينضم إلى البلدان الأخرى في الأسرة الموحدة للأمم الأوروبية. ونعتقد أن نجاح المؤتمر الأخير للمانحين سيساعد بكل تأكيد على تحقيق ذلك الهدف.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه من أجل ضمان تحقيق هذا الاتجاه الإيجابي، من المهم أن نوفر ونضمن الدعم المستمر لبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو ونشرها في جميع أنحاء إقليم كوسوفو بأكمله، وكذلك العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والمنظمات الأخرى التي تساعد شعب كوسوفو على تعزيز المعايير العالية الواردة في دستوره الجديد والقوانين ذات الصلة، وتنفيذها، وكذلك تحويل كوسوفو إلى بلد أوروبي آمن ومزدهر، يوفر مستقبلا باهرا لكل شعبه ويصبح شريكا قيِّما يُعتمد عليه للبلدان في منطقته وخارجها.

ويود وفد بلادي أن يثني على الأمين العام مرة أخرى لما يوفره من قيادة حازمة وتوجيه واضح يساعدان على الحفاظ على الاستقرار في كوسوفو، ونقدم له دعمنا الكامل لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تمكّن الاتحاد الأوروبي من الاضطلاع بدور متزايد في قطاع سيادة القانون، والعمل بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتحت مظلة الأمم المتحدة.

مرة أخرى، نكرر دعمنا القوي للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمواصلة تقديم فوائد السلام لشعب كوسوفو، وندعو كلا من بلغراد وبريشتينا إلى مواصلة تقديم دعمهما لتلك الجهود. ومهما كانت جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي على أعلى مستوى من الجودة، لا يمكن أن تكون النتيجة مستدامة ودائمة إلا إذا توفر دعم حقيقي من جانب جميع الأطراف على أرض الواقع للمضي قدما بتحقيق هذه الأهداف.

أخيرا، بالنسبة لمسألة لا تتصل مباشرة بهذا التقرير، ولكنها تضطلع بدور شامل في واقع جنوب شرق أوروبا فيما بعد يوغوسلافيا، نُثني على سلطات صربيا لاعتقالها في ٢١ تموز/يوليه، واحدا من أهم المتهمين الهاربين المطلوبين للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، رادوفان كاراديتش، ونتطلع إلى ترحيله المبكر إلى لاهاي. ونأمل أن تقوم جمهورية صربيا وجمهورية صربسكا في البوسنة والهرسك بمضاعفة جهودهما وتكثيف تعاونهما مع المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، للقبض على اثنين من المتهمين الهاربين الباقين، راتكو ملاديتش وغوران هاديتش، وتسليمهما إلى لاهاي في أسرع وقت ممكن. وتلك خطوة هامة نحو إنهاء إفلات هؤلاء المتهمين من العقاب على ارتكابهم انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي أثناء الصراع في يوغوسلافيا السابقة، وهي أيضا عنصر هام في تحقيق استراتيجية الإكمال للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد لي كيجين (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تعرب عن شكرها للأمين العام على تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/458). ونود أن نشكر أيضا الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد لامبيرتو زانيير، على إحاطته الإعلامية. ونرحب بوزير خارجية صربيا، معالي السيد فوك يرميتش،

في المجلس؛ وقد استمعنا باهتمام إلى بيانه. كما استمعنا باهتمام أيضا إلى البيان الذي أدلى به السيد حسيني.

إن موقف الصين من مسألة كوسوفو متسق على الدوام. إننا نحترم السيادة والسلامة الإقليمية لكل بلد. وندعو دائما إلى التوصل إلى حل مناسب لمسألة كوسوفو وفقا لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكان رأينا دائما أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم لمسألة كوسوفو إلا عن طريق المفاوضات بين صربيا وكوسوفو التي تهدف إلى تحقيق تسوية تقبلها جميع الأطراف.

وطوال الشهور الخمسة الماضية، ظل الوضع الأمني في كوسوفو هادئا بشكل عام. ومع ذلك، فهو هدوء هش يشوبه التوتر. ولا يزال يسود هناك الكثير من عدم اليقين. وتعرب الصين عن تقديرها لما أبدته صربيا وكوسوفو من روح التعقّل وضبط النفس. ونود تشجيعهما على إجراء حوار عملي من أجل حل مشاكلهما عن طريق الوسائل الدبلوماسية والسياسية. وينبغي أن يعملا معا من أجل الحفاظ على السلام والأمن الإقليميين.

في الوقت ذاته، لا تزال التحديات قائمة في مجالات مثل المصالحة وإدماج مختلف الجماعات العرقية وعودة المشردين داخليا، ولا بد من بذل الجهود لحماية الحقوق الوطنية لكل الجماعات العرقية. ولا ينكر أحد أنه حدثت تغيرات كبيرة في كوسوفو مقارنة بما كان قائما قبل تسع سنوات. ولكن يظل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي لا يزال صالحا، هو الأساس القانوني لحل مسألة كوسوفو.

لقد لاحظت الصين تقييم الأمين العام ومقترحاته فيما يتعلق بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة، ونحن نثني عليه لما يبذله من جهود. ونعتقد أنه بالنظر إلى أن بعثة الأمم المتحدة قد أنشئت عقب اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) فينبغي بطبيعة الحال أن لا تحيد إعادة تشكيلها عن الولاية المسندة إليها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا يمكن لإعادة تشكيل البعثة إلا أن تكون ذات طابع فني. فيجب أن لا تشمل مسألة المركز.

ولم يتوصل المجلس في الوقت الحالي إلى توافق في الآراء بشأن اقتراح الأمين العام. ونأمل أن يدرس الأمين العام بعناية مختلف الخطوات التي تتضمنها إعادة التشكيل وولاية ما بعد إعادة التشكيل وأن يقوم بتقييم مختلف المقترحات بشكل موضوعي. ونأمل أن يظل على اتصال وثيق بالأطراف المعنية وأن يعالج شواغلها الرئيسية حتى يتسنى حل المسائل بشكل نهائي.

وستواصل الصين دعم الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في تنفيذهما لولايتهما ضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن الاتحاد الأوروبي يحظى بنفوذ كبير في غرب البلقان. ونود أن نشجع الاتحاد الأوروبي على مواصلة العمل من أجل صون السلم والأمن الإقليميين. ونأمل أن يواصل الاتحاد الأوروبي القيام بدور بناء ضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بوزير خارجية صربيا، السيد فوك يرميتش، ووزير خارجية كوسوفو، إسكندر حسيني.

كما أود أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السفير زانير، والذي يمكنه التعويل على دعمنا، وأتمنى له التوفيق في هذه المهمة الهامة والصعبة في هذه المرحلة المبكرة جدا.

كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2008/458)، كان وقتا مليئا بالتحديات لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة

في كوسوفو. وكما يقول التقرير، فإن قدرة البعثة على العمل كما كانت من قبل وعلى أداء مهامها بوصفها إدارة مؤقتة قد تعرضت لتحديات أساسية بسبب الإجراءات التي اتخذتها السلطات في بريشتينا وصرب كوسوفو على السواء. لذلك يجب تعديل الجوانب العملية المتعلقة بالوجود المدني الدولي وفقا للظروف الجديدة.

وسيواصل الوجود الدولي في كوسوفو العمل في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، مع وجود بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تحت مظلة الأمم المتحدة وتحت توجيه الممثل الخاص، لامبرتو زانير. ويجب أن تضطلع بعثة الاتحاد الأوروبي هذه بمسؤولياتها، كما يُتوقع منها، في كل أرجاء كوسوفو، وهذا فيما يتعلق بسيادة القانون. وهذا في الأساس هو الهدف الذي نرى أنه ينبغي بلوغه.

إن الحوار بين بلغراد وبريشتينا بشأن المجالات الستة ذات الاهتمام المتبادل هو أمر أساسي لتحقيق أهدافنا. ويسرنا بشكل خاص أن نلاحظ أنه بعد بضعة أيام من إنشاء الحكومة الجديدة في بلغراد دُعي الممثل الخاص إلى زيارة بلغراد لإطلاق الحوار وتنشيطه. ونحن واثقون بأن بريشتينا ستشارك أيضا في ذلك الجهد وسيتم إيجاد حل.

إننا نعتبر كوسوفو قضية أوروبية في أساسها وأنها تتطلب حلولا أوروبية. وتعزيز دور الاتحاد الأوروبي في كوسوفو ينسجم تماما مع خططنا لدفع هذا البلد نحو انضمامه في المستقبل إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون هي حجر الزاوية في استراتيجيتنا. ولكني أود أن أعرب عن قلقنا إزاء التأخير في إعادة تشكيل الوجود الدولي، والذي طال انتظاره ويؤثر في قدرة بعثة الاتحاد الأوروبي على أداء مهامها.

ويقول التقرير بوضوح إنه رغم بقاء الحالة الأمنية العامة هادئة في ظاهرها إلا أن إعلان بريشتينا للاستقلال وبدء نفاذ دستور كوسوفو وردود فعل صرب كوسوفو وبلغراد على ذلك قد زادت من التوترات بين ألبان كوسوفو والطائفة الصربية في كوسوفو. ولذلك يجب من أجل تجاوز هذه الحالة الراهنة أن نتقدم بسرعة نحو تمكين الاتحاد الأوروبي، ضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، من أداء دور أقوى من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي.

وسوف تستمر بعثة الأمم المتحدة في الحفاظ على مهامها الهامة. ويسرني أن ألاحظ أن التقرير قد أفاد بوضوح أن هذه البعثة ستواصل بذل جهودها من أجل توطيد مؤسسات الحكم الديمقراطي في كوسوفو وتعزيز نموها الاقتصادي والتحرك نحو المستقبل في أوروبا بوصفها جزءا من غرب البلقان. وأود في هذا الصدد أيضا أن أشدد على الدور الحاسم الذي ستؤديه كذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتعيد إيطاليا تأكيد التزامها التام بالإسهام في الجهد الدولي المبذول في كوسوفو، وبالاستقرار الإقليمي والمستقبل الأوروبي لجميع البلدان في غرب البلقان، بما في ذلك صربيا.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب في المجلس بالسيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص الجديد للأمين العام في كوسوفو. إن السيد زانير مؤهل تماما للاضطلاع بهذا الدور، والولايات المتحدة واثقة بقدرته على توطيد المنجزات الكبيرة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في صون السلم والاستقرار في كوسوفو.

إن دور السيد زانير مختلف عن دور أسلافه. فمهمته أكثر محدودية، وهي تنفيذ إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة وفقا للنظام الذي وضعه الأمين العام، بدلا من تكون مهمته هي إدارة كوسوفو. وتسهيل إعادة التشكيل هو مهمة مختلفة ولكنها ذات أهمية. وبعد الاستماع إلى إحاطته الإعلامية

فإنني أفهم أنه يدرك ذلك التغير الهام. إنه يتمتع هو وموظفوه بدعم الولايات المتحدة خلال عمله على تنفيذ خطة الأمين العام لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد روكر، ونائبه، لاري روسين، على عملهما الدؤوب ومنجزاهما الكبيرة خلال فترة توليهما لمنصبيهما.

كما أود أن أرحب هنا اليوم بوزير الخارجية يريميتش وأن أهنئ صربيا على إظهار التزامها بسيادة القانون من خلال القبض على رادوفان كارادجيتش. وتسرنا أيضا النبرة التي تكلم بها الوزير هنا اليوم. إن الحكومة الصربية الجديدة تبذل جهودا جديرة بالإشادة لتحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. ونحن نشجع صربيا على التدليل على تلك الإيماءات من خلال الانخراط البناء مع الاتحاد الأوروبي بشأن كوسوفو.

وأود أيضا أن أرحب في المجلس بوزير الخارجية حسيني وأن أهنئه على تعيينه التاريخي بصفته أول وزير خارجية لكوسوفو وعلى التقدم الذي تحرزه حكومته وهي ترسم مسارها الجديد والمستقل.

وأود اليوم أن أطرح ثلاث نقاط. الأولى هي أننا في مرحلة واعدة لجميع أهالي كوسوفو. إن مؤتمر المانحين الذي عُقد في بروكسل في ١١ تموز/يوليه والذي أشار إليه وزير خارجية كوسوفو كان قد تجاوز التوقعات بعد تقديم تعهدات بلغ مجمل قيمتها ١,٩ بليون دولار. وقد أكد المؤتمر التزام أعضاء رئيسيين في المجتمع الدولي بالمساعدة على تعزيز النمو الاقتصادي ودعم الاستقرار الإقليمي وتشجيع الازدهار لكل شعب كوسوفو.

ويسرني أن ألاحظ أنه منذ إعلان كوسوفو لاستقلالها في ١٧ شباط/فبراير تم اعتماد الدستور و ٤١ قانونا، وما فيها من التزامات قوية بحماية حقوق طوائف الأقليات وتراثها الديني والثقافي، وذلك عملا بتوصيات المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة أهتيساري.

علاوة على ذلك، هناك ثلاثة أشخاص من الأقليات، بما في ذلك اثنان من العرق الصربي، لا يزالون يعملون وزراء في حكومة كوسوفو. والصربيون نشطون في العديد من مؤسسات الحكم المحلي والمركزي في كوسوفو. لقد اعترفت ٤٣ بلدا باستقلال كوسوفو، وتقدمت كوسوفو بطلب الانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتبدي حكومة كوسوفو والغالبية العظمى من مواطنيها من جميع الفئات العرقية حسن النية وضبط النفس، بالرغم من استمرار الاستفزازات من جانب المتشددين المعارضين لاستقلال كوسوفو. وقد كان ما تحقق من التقدم والاستقرار في كوسوفو جديرين بالإشادة وينبغي الثناء عليهما من جميع أعضاء مجلس الأمن.

ثانيا، بالرغم من ذلك التقدم، نشارك الأمين العام قلقه إزاء استمرار انعدام السيطرة على خط الحدود بين صربيا وكوسوفو. فلا يزال التهريب مستشريا وخطر العنف من جانب المتشددين ما زال يبعث على القلق. وندعو صربيا إلى دعم جميع السلطات في جهودها المبذولة لإعادة مهام الجمارك وغيرها من المهام الحدودية العادية المشروعة. ولا بد من أن يتوقف التهديد بالعنف ضد من يسعون لفرض النظام.

ونأسف للجهود المستمرة من جانب المتشددين في صربيا مستخدمين في ذلك عوامل التأثير المالي والتخويف المادي لإجبار صرب كوسوفو العرقيين على عدم المشاركة في مؤسسات كوسوفو. ونتوقع أن توقف الحكومة الجديدة في بلغراد السياسات المؤدية لزعزعة الاستقرار وأن تدعم الجهود المشروعة لبناء المصالحة والاستقرار.

ونشارك الأمين العام قلقه أيضا إزاء النزاع على الممتلكات في دير ديتشاني. وتسلط تلك المسألة الضوء على مبدأ هام لأن حكومة كوسوفو والمجتمع الدولي يعملان على ضمان احترام الحقوق الثقافية والدينية للأقليات. وسيمارس الممثل المدني الدولي الإشراف لضمان وفاء حكومة كوسوفو بالتزاماتها في حماية حقوق طوائف الأقليات وتراثها الثقافي والديني.

ثالثا، بالنظر إلى أن هذا المجلس ما زال يواجه طريقا مسدودا ويفتقر إلى القدرة على توفير التوجيه للأمين العام بشأن مستقبل البعثة، نرحب بالقرار الذي أعلنه الأمين العام بإعادة تشكيل البعثة في ضوء الوقائع الجديدة على أرض الواقع في كوسوفو، وخاصة دخول دستور كوسوفو الجديد حيز النفاذ، ونؤيده تأييدا كاملا. وقرار الأمين العام المذكور يتمشى تماما مع سلطاته الحالية بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونتطلع إلى إحراز تقدم سريع بشأن إعادة تشكيل البعثة وقيامها بالمهام المتبقية كما أوضح الأمين العام من قبل. وكما أشرنا دائما منذ تحرك ائتلاف دولي واسع لتنفيذ خطة المبعوث الخاص السابق أهتيساري، لا بد للبعثة من التكيف مع الواقع الجديد لاستقلال كوسوفو وإنشاء المكتب المدني الدولي وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون.

وعلى وجه التحديد، نرحب بقرار الأمين العام الإذن بنقل المسؤوليات المتعلقة بسيادة القانون من البعثة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. وستقوم بعثة الاتحاد الأوروبي هذه بدور حاسم في دعم بناء وإنفاذ سيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو. ولهذا السبب سوف تسهم الولايات المتحدة بأفراد للشرطة والقضاء في هذه البعثة بقيادة الاتحاد الأوروبي. ونتطلع إلى نشر بعثة الاتحاد الأوروبي في وقت قريب في جميع أرجاء كوسوفو ونشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على إنهاء المفاوضات التقنية التي من شأنها السماح بالنشر الكامل لهذه البعثة في أسرع وقت ممكن.

ويجب أن تدرك جميع الأطراف أن نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو سوف يساعد على ضمان الاستقرار لجميع الأعراق في الإقليم.

ويمكن للمجلس أن يسهم في حفظ التركة الهائلة التي تتركها البعثة والمتمثلة في المحافظة على السلام والاستقرار في كوسوفو منذ إنشائها في عام ١٩٩٩. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى دعم الأمين العام في ممارسته السلطة المنوطة به بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لتوجيه البعثة وهي تمر بمرحلة انتقال رئيسية في كوسوفو. كما نطلب إلى أعضاء المجلس أن يدعموا أعضاء الفريق التوجيهي الدولي والاتحاد الأوروبي في سعيهما للاضطلاع بمسؤولية الإشراف الدولي في كوسوفو، وبالتالي حفظ التراث الإيجابي للبعثة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة وزير خارجية جمهورية صربيا، السيد جيريميتش، في جلسة مجلس الأمن اليوم، ونشكره على تقييمه للحالة المتعلقة بالتطورات في كوسوفو، ونتفق معه فيه.

ولا يمكننا أن نقول نفس الشيء بالنسبة للآراء التي أعرب عنها السيد حسيني.

ونرحب بالسيد زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، الذي تتحدد ولايته بطبيعة الحال بموجب أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وليس برغبات فرادى أعضاء مجلس الأمن. ونشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية وعلى عرضه تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو. ورغم إحاطتنا علما بتلك الوثيقة، نعترض على عدد من الاستنتاجات التي خلصت إليها.

ونهج الاتحاد الروسي تجاه الحالة في كوسوفو والمنطقة المحيطة بها ثابت. ولدينا اقتناع بأن إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد واعتراف عدد من الدول بها

يتناقض مع معايير القانون الدولي، وفوق كل شيء ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لهلسنكي والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وقرارات مجلس الأمن الأخرى. ونصر على الامتثال الدقيق لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي لا يزال ساريا، كما أكد الأمين العام مرارا، ولولاية البعثة التي أقرها مجلس الأمن في هذا القرار. وفي هذا الصدد، نتوقع من الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن على وجه السرعة بشأن العوائق التي يضعها جانب ألبان كوسوفو في طريق قيام البعثة بعملها. وتمثل هذه الأعمال انتهاكا واضحا من جانب بريشتينا لالتزاماتها بموجب القرار.

ونؤكد مجددا موقفنا المتمثل في أن إعادة تشكيل البعثة غير مقبول بدون إذن مجلس الأمن. وقد تجاوز الأمين العام سلطته في هذه الظروف بالتعدي على مسائل هي من صلاحيات المجلس وحده. ويساور روسيا القلق إزاء المحاولات الجارية لتدمير شكل الوجود الدولي في كوسوفو المنشأ من قِبل مجلس الأمن بذريعة عدم مسايرته المزعومة للوقائع المتغيرة. ونميز وراء هذه المحاولات مسعى لإضفاء الشرعية على جهاز لم يوافق عليه مجلس الأمن لتنفيذ اقتراح أهتيساري، ولكن من شأنه في واقع الأمر أن يحرض على إعلان انفرادي لسيادة كيان معلن بطريقة غير شرعية.

ونعتبر من غير المقبول أيضا السعي لتحقيق خروج البعثة من الجيوب الصربية المنعزلة في جنوب كوسوفو وتقليص أعمالها في مناطق المقاطعة الأخرى التي يسكنها الصرب بذريعة إعادة تشكيل البعثة. فذلك من شأنه أن يؤدي لا محالة إلى ازدياد حدة التوتر الذي يمكن أن تكون له عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للحالة في المنطقة بصفة عامة. بل ستزيد هذه الخطوات التعسفية كذلك تعقيد تنفيذ المعايير الديمقراطية التي حددها المجتمع الدولي وإعمال حقوق الأقليات الوطنية وأمنها المشمولين بالضمانات، بما فيها عودة الصرب اللاجئين والمشردين داخليا.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام، هناك مجانبة شديدة للصواب في هذا الصدد. فخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو، لم يعد إلى كوسوفو سوى ٤٩ من صرب كوسوفو، مما يشير إلى اتجاه تنازلي في عدد العائدين. وتعزى أسباب ذلك إلى التطورات السياسية الأخيرة المعروفة في المقاطعة، بما فيها إعلان استقلالها غير القانوني. وبالمناسبة، يمكن تمييز هذه الصلة السببية حتى في التقرير.

ومن دواعي القلق الشديد ما يجري من استيلاء غاشم على الأراضي في كوسوفو. ونشعر بالامتعاض لقيام سلطات كوسوفو في بلدية ديتشاني بهدم قرارات الممثل الخاص المتعلقة بالأراضي المحيطة بدير فيسوكي ديتشاني. وقد تدهورت الحالة لدرجة أن ممثل البعثة في البلدية كان هدفا للترهيب العنيف.

ولن يؤدي عدم إحراز تقدم حقيقي في احترام حقوق وضمان أمن الأقليات الوطنية، إلى جانب الجهود التي تبذل لإدماج صرب كوسوفو قسرا في دولة شبه مستقلة، إلا إلى تفاقم انعدام الثقة والتوتر العرقي في المقاطعة الذي أدى إلى حدوث صدامات في شمال ميتروفيتسا في شهر آذار/مارس. وفيما يتعلق بتلك الأحداث المؤسفة، يشير التقرير في الفقرة ٧ منه إلى إجراء تحقيق في هذا الصدد بناء على طلب من الأمين العام. إننا نصر على أن يبلغ أعضاء المجلس بنتائج التحقيق في أقرب وقت ممكن. لقد قدم السيد بان كي مون تأكيدات للمجلس في هذا الشأن، ونتوقع أن تتحقق تلك التأكيدات بسرعة وبصورة تامة. ومن المستحيل أن نفهم لماذا تستغرق نتيجة التحقيق في وصولها إلى أعضاء المجلس وقتا أطول مما استغرق التحقيق نفسه.

ويفهم الاتحاد الروسي تطلعات الاتحاد الأوروبي إلى القيام بدور قوي في شؤون كوسوفو، لكن لا ينبغي تحقيق هذه التطلعات بصورة انفرادية – كما هي الحال الآن –

ولكن على أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومع مراعاة الصلاحيات القانونية للمجلس. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إجراء الأمين العام المزيد من المشاورات مع الأطراف المعنية ومع جميع أعضاء المجتمع الدولي المعنيين باعتبار ذلك مسألة أساسية. ونرى أنه من الأهمية بمكان الاستفادة التامة ما أمكن من استعداد القيادة الصربية للمشاركة في حوار مع الأمم المتحدة بغية التوصل إلى صيغة لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مقبولة لدى بلغراد ويمكن اعتمادها من خلال قرار لمجلس الأمن. ونتوقع من الأمين العام أن يقوم بدور استباقي نشط في هذا المجال.

ونرى أن التقدم الحقيقي في الاتصالات بين الأمم المتحدة وصربيا حول شؤون كوسوفو، بما في ذلك إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة، سيمكن من إحداث انفراجة كبيرة في الحالة مع البقاء على الأرضية الصلبة للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن مقتنعون بأنه يمكن العثور على حل في الأجل الطويل لمشكلة كوسوفو على أساس موافقة الأطراف مع الاحترام الكامل للقانون الدولي وصلاحيات مجلس الأمن.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين الآخرين في تقديم الشكر للسيد لامبيرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية عن الحالة الراهنة في كوسوفو وفي تمنئته لمهمته الجديدة. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2008/458). ونرحب بالسيد فوك يرميتش، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية صربيا، ونشكره على بيانه. ونرحب كذلك بالسيد هايسني في المجلس.

وبينما نأخذ بعين الاعتبار تطورات الوضع على الأرض في كوسوفو، التي تحيط ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتؤثر على دورها لصالح صون السلم والاستقرار، الدولي، نحث جميع الأطراف في الميدان على مواصلة العمل مع البعثة والتعاون معها. إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال يوفر إطار العمل القانوني والسياسي الضروري للبعثة لتنفيذ ولايتها، بما في ذلك تنفيذ المعايير. إننا نفهم، أن إعادة التشكيل العملياتي للبعثة محايد بالنسبة لمركز كوسوفو. وندرك أهمية التعليمات التي أصدرها الأمين العام إلى البعثة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال سيادة القانون، تحت السلطة الشاملة للأمم المتحدة وبما يتماشى مع إطار العمل التنفيذي الذي تم إنشاؤه بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولهذا السبب، نود أن نشدد على إقامة صلات واضحة بين الاتحاد الأوروبي والمكتب المدني الدولي ومكتب الممثل الخاص للأمين العام.

ونفهم أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال يحكم كوسوفو؛ وعليه، فإن أي كيان يعمل ضمن المنطقة ينبغي أن يندرج في إطار هذا القرار. وفي هذا الصدد، على المجلس أن يبقي قيد النظر الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي والمكتب المدني الدولي على الأرض، من خلال إحاطات إعلامية منتظمة يقدمها الممثل الخاص للأمين العام ومن خلال التقارير المكتوبة من الأمين العام.

إننا نؤيد مواصلة الحوار مع بلغراد بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك والذي نعتبره ذا أهمية حاسمة للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في كوسوفو. ومن دواعي سرورنا أن الممثل الخاص للأمين العام على استعداد للمشاركة في المناقشات والمفاوضات بشكل مفتوح وشفاف ومتوازن وذلك لتطوير الحوار مع بلغراد بغية تنفيذ الترتيبات العملية. ومع ذلك، مما له أهمية بالغة بصورة خاصة أن يشمل هذا الحوار أيضا المسألة الأوسع المتمثلة في مركز كوسوفو. وبدون ذلك، من الصعب تخيل إمكانية تطبيع الوضع في الميدان.

إن موقف إندونيسيا على الدوام هو أن الحوار والمفاوضات أمران أساسيان لحل مسألة المركز النهائي لكوسوفو، ونرحب بالموقف الثابت الذي اتخذته صربيا بإلزام نفسها بحل مسألة المركز النهائي من خلال الوسائل السياسية والقانونية فقط. وبالمثل، نناشد الأطراف في كوسوفو باتخاذ الموقف الذي اتخذته صربيا. وسيضمن هذا الموقف أن تجني المنطقة فوائد السلام. ونعتقد أنه ينبغي للأمين العام أن يواصل إشراك جميع الأطراف في المنطقة لإيجاد حل مشترك ومقبول وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونود في الختام أن نشكر الأمين العام وفريقه على جهودهم التي لا تكل وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة على الاستمرار في التفاني سعيا لتحقيق السلام والأمن، بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد ويسليدير (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالترحيب بمعالي السيد فوك يرميتش، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية صربيا، وبمعالي السيد إسكندر هيسني، وزير خارجية كوسوفو. ونود أن نرحب كذلك بالسيد لامبيرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو؛ ونشكره على إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح.

إن كوستاريكا تعرف أن إعلان استقلال كوسوفو قد غير الوضع إلى حد كبير، وكذلك الظروف التي تعمل فيها بعثة الأمم المتحدة، كما ذكر الأمين العام في آخر تقرير رفعه إلى مجلس الأمن (S/2008/458). إن الوضع المعقد في البلقان خلال القرون لن يتم حله في فترة وجيزة جدا تقوم فيها الأمم المتحدة وبعثتها بدور. لكن من الصواب أيضا أن نعترف بأن الإسهام الذي قدمته المنظمة حتى الآن في تطبيع بعض الجوانب الهامة من حياة الشعوب المعنية. ومن الصواب أيضا أن نلاحظ أن التاريخ قد سجل فترات طويلة من التعايش السلمي والتسامح بين هذه الشعوب.

هذا هو الأساس لدعم كوستاريكا للأنشطة التي يقوم بها الأمين العام لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في إطار الولاية التي حددها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن على قناعة بأن إعادة التشكيل التي اقترحها الأمين العام والتي نفذها ممثله الخاص هي أفضل الطرق، في ظل الظروف الراهنة، لضمان تمكين البعثة من مواصلة الإسهام في المهمة التي أناطها بها القرار. وينبغي القول كذلك إن الإسهامات التي قدمها الاتحاد الأوروبي والهيئات والوكالات الأوروبية الأخرى هي أعمدة أساسية في وضع حل في الأجل الطويل للصراع في كوسوفو.

لقد وفرت الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص هذا الصباح صورة أكثر وضوحا وتفصيلا للحالة الضعيفة للبعثة والقيود التي تواجهها في القيام بعملها، وتنفيذ ولايتها وإنفاذ قراراتها، في ضوء الواقع الجديد. ولذا ترى كوستاريكا أن مجلس الأمن لا يستطيع الاستمرار لفترة أطول في تجاهل الحاجة إلى استعراض رسمي لوضع البعثة وولايتها.

ونظرا لأهميتها من زاوية العدالة، تود كوستاريكا أن تشدد على الإسهام الذي قدمته حكومة صربيا هذا الأسبوع باعتقال المطارد رادوفان كراديتش، المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال الأحداث المروعة التي وقعت فترة خلال الحرب بين الصرب والبوسنيين والكروات في نهاية القرن العشرين. ومما لا شك فيه، أن ذلك الاعتقال يعكس المبادئ التوجيهية للحكومة الجديدة لصربيا، مما يبعث الرضا لدينا. ويعكس كذلك التزام صربيا بالاندماج التام في أوروبا.

وفي الوقت نفسه، نعلن عن قلقنا إزاء توفر كميات كبيرة من الأسلحة غير المشروعة في كوسوفو، كما ذكر الأمين العام في الفقرة ٨ من تقريره. إننا نحث بكل احترام وقوة على التوصل إلى حل سريع لهذه المشكلة.

وأخيرا، تناشد كوستاريكا الأطراف مرة أخرى بتوجيه أنظارها إلى المستقبل بدلا من الماضي والبدء في عملية مصالحة وحوار سياسي من شأنه تسوية القضايا المعلقة والتوصل إلى إيجاد حل دائم يكون مفيدا لجميع سكان المنطقة.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بوزير الخارجية السيد هايسني في أول مرة يحضر فيها أمام مجلس الأمن. ومن الأهمية بمكان أن تتاح الفرصة لكوسوفو لكي تتكلم باسمها بنفسها وتعرض موقفها بشأن مستقبلها ومستقبل المنطقة.

وتسعدنا رؤية وزير الخارجية السيد يرمتيش هنا مرة أخرى. وأرحب ترحيبا حارا بالنهج البنّاء الذي ذكره بالتفصيل أمام المجلس اليوم. وما زالت هناك بعض الاختلافات فيما بيننا، ولكني أعتقد أن لدينا الآن أساسا للمضي قدما بشأن هدفنا المشترك المتمثل في مستقبل لصربيا وكوسوفو سواء بسواء في مؤسسات أوروبا. وأرحب بما قاله السيد يرميتش، وآخذه بجدية، بشأن نوايا صربيا، وليس أقلها شأنا فيما يتعلق بمستقبلها في أوروبا والخطوات العملية التي اتخذتها حكومته صوب ذلك الهدف.

وبصفة خاصة، أود أن أهنئ بحرارة الحكومة الصربية بإلقاء القبض في هذا الأسبوع على رادوفان كارادتيش. وقد اقترحنا بأن يرحب مجلس الأمن بأجمعه بهذه الخطوة الكبيرة الهامة إلى الأمام، ونعرب عن الأسف لأن أحد الوفود لم يكن مستعدا لذلك العمل. ولكن اسمحوا لي أن أعرب بوضوح باسم المملكة المتحدة عن مدى ترحيبنا الحار بهذه الخطوة بالذات، ونعتقد أن هذه الخطوة تشكل تقدماً هاما أحرزته صربيا على طريقها صوب أوروبا. وتأمل في أن تواصل السلطات الصربية جهودها وتستكمل عملية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وليس أقل في ذلك أن تحدد أماكن وجود المتهمين الباقيين راتكوملاديتش وغوران هاديتش وتنقلهما.

وأود أن أعرب أيضا عن الشكر للأمين العام على تقريره (S/2008/458) وأرحب بوجود السيد زانيير هنا بصفته الممثل الخاص للأمين العام، للمرة الأولى. ونشكره على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والحسنة التوقيت والواضحة جدا.

لقد أبلغ الأمين العام المجلس في الشهر الماضي، أي في ٢٠ حزيران/يونيه، بقراره القاضي بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ضوء الواقع الذي تغير بصورة جوهرية في كوسوفو. وسواء اعترفنا باستقلال كوسوفو أو لم نعترف به، لا أعتقد بأن بمستطاع أي فرد أن يعترض على تقييم الأمين العام بأن البعثة لم يعد بمقدورها بعد الآن أن تضطلع بالغالبية العظمى من مهامها بوصفها إدارة مؤقتة. ولذلك نرحب بتعليماته بأن تعمل البعثة مع المنظمات الدولية الأخرى في كوسوفو، ويجدر بالذكر منها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لكي تضطلع بإعادة تشكيل الوجود الدولي هناك بكفاءة. وبما أن هذا الهدف يحقق المحافظة على السلام والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة، فإننا نتشاطره جميعا، وأعتقد أنه ينبغي لنا جميعا أن نؤيد الأمين العام في هذه الجهود.

ومن الواضح أن الوجود الدولي المُعاد تشكيله سوف يعمل في المقام الأول مع حكومة كوسوفو. ونعتقد أن بعثة

الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تستطيع أن تُوزع أفرادها حسبما هو مُخطط وأن تؤدي دورها حسبما هو متوخي، وهي ستكون قريبا قادرة على ذلك. ونتوقع أن تدعم بلغراد أقوالها وأفعالها بشأن السلام والاستقرار في كوسوفو باتخاذ إجراءات على أرض الواقع.

ولاحظنا باهتمام حوار الممثل الخاص مع بلغراد الذي بدأ هذا الأسبوع بشأن القضايا الست المحددة التي ورد تعريفها في التقرير الخاص الذي أعده الأمين العام في حزيران/يونيه (S/2008/458). ونعتقد أنه لا بد من إجراء الحوار بطريقة مفتوحة وشفافة ومتوازنة، وذلك بالتعاون الوثيق والتشاور عن كثب مع السلطات في بريشتينا ومع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ونرى أن الحوار يمكن أن يكون مساهمة مفيدة في تحديد الطريقة التي يمكن أن تعمل بها صربيا مع كوسوفو ومع الوجود الدولي هناك كجزء من تعزيز التعاون فيما بين جميع بلدان منطقة البلقان.

وبطبيعة الحال، لا يمثل ذلك الحوار بداية عملية تعاون جديدة، لقد مضى زمن التحدث عن وضع كوسوفو. ولقد اعترفت المملكة المتحدة وبلدان أخرى كثيرة، لها مصالح والتزام بمنطقة البلقان، بكوسوفو بوصفها دولة مستقلة، وهذا الأمر لن يتغير.

ونهنئ حكومة كوسوفو بالتقدم المحرز، منذ إعلان استقلالها، بشأن اعتماد وسن تشريعات ذات أولوية تتصل بحقوق الأقليات وإضفاء طابع اللا مركزية، ونهنئها بدخول الدستور الجديد حيز النفاذ في ١٥ حزيران/يونيه. ونرحب بالجهود التي يبذلها القادة السياسيون لكوسوفو للاتصال بالمجتمعات المحلية لصرب الكوسوفو. ونحثهم على مواصلة بذل هذه الجهود. إنها جهود هامة جدا، ومن شأنها أن ترسي أسس مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو وهو ما نتطلع إليه جميعا.

وأود أن أختتم كلمتي بالقول إن السيد يرمتيش والسيد هايسني قد نظرا كلاهما إلى المستقبل، وهذا هو الشيء الذي ينبغي أن يفعله المجلس. وأمامنا الآن مسار واضح صوب منطقة أكثر استقرار ورخاء تتعامل بسهولة ويسر فيما بينها، وأعتقد أن هذه هي الرؤية التي ينبغي أن يتوحد مجلس الأمن خلفها.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، نرحب بمشاركة السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا في المناقشات التي يجريها مجلسنا. ونرحب أيضا بالسيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، ونشكره على إحاطته الإعلامية. وإضافة إلى ذلك، نرحب بمشاركة السيد اسكندر هايسني في هذه الجلسة.

لقد أعربت جنوب أفريقيا عن موقفها بشأن التطورات في كوسوفو في عدة مناسبات في هذه القاعة. ولا نعتزم تكرار ما ذكرناه سابقا مرة أخرى اليوم. بيد أن موقفنا يسترشد بهذه التطورات فيما يتصل باقتراح الأمين العام بشأن إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتقريره عن أنشطة البعثة في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/2008/458).

ونود أن نؤكد ضرورة إكمال العملية الحالية لإعادة تشكيل البعثة بطريقة محايدة فيما يتعلق بالمركز ووفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي ما زال نافذاً وساري المفعول لكوسوفو. ونشعر بالتشجيع إزاء التزام الأمين العام بتنفيذ إعادة التشكيل وفقا لذلك القرار.

لقد لاحظنا في تقرير الأمين العام أن البعثة سوف تتعاون مع الاتحاد الأوروبي بموجب سلطة الممثل الخاص للأمين العام وفي نهاية المطاف الأمم المتحدة، على نحو ما ورد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونتطلع قدما إلى تقارير الأمين العام في المستقبل عن التطورات في هذا الصدد.

وأخيرا، نرحب بصفة خاصة بحقيقة أن إحدى المهام المتوخاة للممثل الخاص للأمين العام في البعثة بعد إعادة تشكيلها، يتمثل في تيسير الحوار بين بلغراد وبريشتينا. ونواصل تشجيع الأطراف على اغتنام هذه الفرصة لاستئناف الحوار استلهاما لروح التعاون وبنية تحقيق حل سياسي ودي وطويل الأجل.

السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالاسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بالسيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأشكره على إحاطته الإعلامية وأهنئه بتعيينه. ونتمنى له كل النجاح في واجباته الجديدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الذي قام به سلفه السيد يواكيم روكر. وأود أن أشكر أيضا وزير خارجية صربيا، معالي السيد فوك يرميتش ومعالي السيد سكندر هايسني على بيانيهما.

ولا بد أن نعرب عن قلقنا إزاء قول الأمين العام، في الفقرة ٢ من تقريره (S/2008/458):

”تعرضت قدرة البعثة على العمل كسابق عهدها وعلى أداء مهامها بوصفها إدارة مؤقتة، لتحديات جوهرية بسبب الإجراءات التي اتخذتها سلطات بريشتينا وصرب كوسوفو على السواء“.

وبالفعل، تقف كوسوفو عند مفترق طرق. ويعاني استقرار كوسوفو من نكسات خطيرة لا تزال الانقسامات الإثنية في ظلها تعوق أفضل نوايانا لتنفيذ حل يكون مقبولا لجميع الأطراف، وظلت الجراح غير ملتئمة.

ولكننا نشعر بالاطمئنان نوعا ما لعلمنا أنه، كما أشار في ٢٠ حزيران/يونيه (انظر S/PV.5917)، قد طلب إلى ممثله الخاص أن يمضي قدما في إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على نحو ما ورد في تقريره الخاص (S/2008/354)، وأن يعمل على مواءمة البعثة مع الواقع الجديد بغية الحفاظ على ما تحقق حتى الآن ولتلبية الاحتياجات العملياتية الجديدة في كوسوفو والاحتياجات الأخرى التي قد تنشأ في المستقبل.

ولكن تظل هناك المشكلة التي أشار إليها الأمين العام أيضا، وهي أن مجلس الأمن لم يتمكن من إصدار توجيهات بهذا الشأن. إن عملية الانفصال مهما كانت الظروف التي أحاطتها تثير القلق، قد باتت واقعا لا يمكن الرجوع عنه. وفي ضوء هذه الحقيقة، فإن وقوف مجلس الأمن جانبا إزاء هذه التطورات، وتطورات في مناطق أخرى من العالم، لن يؤدي إلا إلى المساس بمصداقيته، ومن شأن ذلك بحد ذاته أن يكون عاملا على زعزعة الاستقرار، مما سيضعف التقدم المؤسسي في الميدان. وفي ظل إخفاق المجلس في الموافقة على ولاية جديدة وعدم وجود تاريخ انتهاء لصلاحية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإن مبادرة الأمين العام تبدو في نظرنا متسمة بقدر مضاعف من الحصافة والمسؤولية.

وفي حين يؤكد زعماء صربيا وكوسوفو التزامهم بعدم اللجوء للقوة في طرح حججهم والدفاع عنها، فإن الإفلات من العقاب وازدراء حقوق الإنسان ما زالا ماثلين بقوة. والخلود إلى النسيان والصمت لا يجب أن يخفيا تاريخا قد أغرق العديد من الأبرياء في الدم والنار. ولذلك، فإن وفد بنما يهنئ صربيا باعتقال رادوفان كراديتش. ونرى في ذلك خطوة كبيرة في التصدي الفعال للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ويتعين على المجلس أن يسهم في فض اشتباك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بشكل سليم، تماشيا مع ظروف الميدان، وأن يساعد بذلك على التعبير عن الهويات الثقافية بخدمة السلام بدلا من الحرب. وفي اتساق مع موقفنا بأن المنظمات الإقليمية يجب أن يكون لها دور

مركزي في حل مشاكل مناطقها، يأمل وفد بلدي أن تتسنى تسوية الخلافات بين صربيا وكوسوفو، التي تكرر تأكيدها اليوم، في إطار الاتحاد الأوروبي، تلك المنظمة الدولية التي تعد بمستقبل أفضل لكلا الشعبين.

السيد مبارك (الجماهيرية العربية الليبية): بادئ ذي بدء، نرحب بمعالي السيد فوك ييرميتش، وزير خارجية صربيا وبالسيد إسكندر حسيني، ونرحب كذلك بالسيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام ونشكره على إحاطته الإعلامية القيمة. كما نشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/458).

وقبل إبداء بعض الملاحظات على ما ورد في التقرير، نود التأكيد على المبادئ التالية التي تشكل أساسا لوجود الأمم المتحدة في كوسوفو. لا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو الإطار القانوني لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ومجلس الأمن هو المخول بتعديل ولاية الأمم المتحدة في كوسوفو. ثانيا، إن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بالغ الأهمية على الأقل، في تقديرنا، في المدى المتوسط، وخاصة لتيسير الحوار بين مختلف الطوائف في كوسوفو وترسيخ ذلك الحوار أسلوبا لمعالجة المشاكل القائمة وتخفيف التوترات التي قد تستجد، وتطوير السلم والاستقرار في المنطقة.

ثالثا، نؤكد اقتناعنا بالدور الهام للمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، وفقا للفصل الثامن من الميثاق، واستنادا إلى ما ورد في القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨). وفي هذا الشأن، نثني على دور الاتحاد الأوروبي في تعزيز الأمن والسلم في منطقة غرب البلقان والدعم الذي قدمه لعملية الأمم المتحدة في كوسوفو. ونعتقد أن استمرار التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ينبغي ألا يتجاوز الإطار القانوني المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأن يكون تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام، نحن نشعر بالقلق إزاء التوتر الذي ساد خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وخاصة في شمال كوسوفو، والذي أشار إليه الأمين العام في تقريره، لا سيما في الجزء الخاص بالجانب السياسي والأمني. ومع ذلك، نشعر بالأمل لأن هذا التوتر وتلك الأحداث التي تخللها العنف ظلت محدودة في مناطق معينة. إننا نناشد جميع الأطراف في كوسوفو العمل بصورة بناءة مع بعثة الأمم المتحدة وتجاوز الأحداث المؤلمة الماضية والنظر إلى المستقبل بروح التسامح والوئام، وهما الكفيلان بتحقيق التقدم والازدهار لفئات الشعب كافة في كوسوفو.

وكوسوفو ليست المثال الوحيد في البلقان الذي تعايشت فيه أقليات عرقية ودينية متعددة، وجنت فيه ثمار هذا التعايش. ونحث بعثة الأمم المتحدة على بذل المزيد من الجهود لضمان عودة المهجرين من جميع الأقليات وتقديم الحماية للأشخاص المشردين، وحماية المواقع الدينية والثقافية، وندين أي أعمال ترتكب ضد هذه المواقع أو ضد أفراد بعثة الأمم المتحدة والعاملين في الأنشطة الإنسانية.

وأخيرا، ندعو الأمين العام إلى مواصلة مشاوراته مع الشركاء والأطراف الفاعلة في بلغراد وبريشتينا لمواجهة التحديات التي قد تواجه بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وذلك سعيا إلى بلوغ الهدف الأسمى، وهو ضمان الأمن والسلام في كوسوفو من خلال الحوار السياسي الفعال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي ببيان الآن بصفتي ممثل فييت نام.

أشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/458). وأشكر أيضا السيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام في

كوسوفو على إحاطته الإعلامية التفصيلية. وأرحب بمشاركة معالي السيد فوك ييرميتش، وزير خارجية صربيا، وكذلك بمشاركة السيد إسكندر حسيني في جلسة المجلس اليوم.

إن وفد بلدي يشاطر الأمين العام الرأي الذي عبر عنه في تقريره بأن الأحداث الأخيرة في كوسوفو أحدثت وضعاً جديدا تماما في الميدان وهي تثير تحديات كبيرة لقدرة البعثة على ممارسة سلطتها الإدارية بموجب ولايتها المنصوص عليها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما نلاحظ بقلق أن سلطات بريشتينا قد اتخذت إجراءات تسعى عمليا لتولي سلطات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة، خاصة فيما يتعلق بتطبيق قوانين الملكية وقانون حركة المرور. ويساورنا القلق أيضا لأن ما يسمى الدستور لا يشير إلى أي دور أو مهام للأمم المتحدة ولا يتضمن أي إشارة إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي شكل وما زال يشكل الإطار القانوني للوجود المدني الدولي في كوسوفو حتى أو ما لم يقرر مجلس الأمن غير ذلك.

وإذ نأخذ بالحسبان هذا الواقع المتغير جذريا والظروف المتطورة في كوسوفو، فإننا ندرك أن هناك حاجة ملحة لحل توافقي يحافظ على السلم والأمن في كوسوفو، في ظل تزايد التوتر بين الطائفة الألبانية والطائفة الصربية في كوسوفو، والأخطر من ذلك، في ظل وجود كميات كبيرة من الأسلحة غير الشرعية في كوسوفو خلال هذه الفترة الحساسة والقابلة للانفجار بسهولة. لذلك نناشد الأطراف المعنية الامتناع عن الإدلاء بأي بيانات أو القيام بأي عمل من شأنه أن يعرض السلم للخطر أو يستحث العنف أو يعرّض للخطر الأمن في صربيا، بما في ذلك كوسوفو والمنطقة. ونحث أيضا الطرفين على استئناف الحوار والمفاوضات نحو التوصل إلى حل شامل ودائم لمسألة كوسوفو لصالح السلم والأمن والاستقرار في منطقة البلقان.

أما فيما يتعلق بمستقبل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فقد أحطنا علما بعناية بمجموعة المقترحات التي قدمها الأمين العام ونتشاطر وجهات نظره ومؤداها أن الحالة قد تغيرت بدرجة كبيرة، والبعثة عليها أن تتكيف لكي تؤدي دورها بفعالية بوصفه إدارة مؤقتة في جميع أرجاء كوسوفو. ولكنا لا نزال نقول إن أي تغيير أو إعادة تشكيل للوجود المدني الدولي في كوسوفو سوف يتطلب قرارا جديدا من مجلس الأمن، وذلك تمشيا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وموافقة جميع الأطراف المعنية. ونأمل أن تواصل الأطراف المعنية العمل مع البعثة ومع أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل مقبول بصورة مشتركة لمسألة كوسوفو. وانطلاقا من تلك الروح يشيد وفدي بالسيد لامبيرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام، على جهوده لوصل الأطراف في الحوار بشأن المسائل العملية، كما ورد في اجتماعاته الاستهلالية الأخيرة في بلغراد مع وزير خارجية صربيا السيد فوك ييريمتش والسيد غوران بوغدانوفيتش.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد مجددا تأييد فييت نام للدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في تعزيز عملية الحوار والمصالحة والحفاظ على السلم والأمن في كوسوفو وفي منطقة البلقان.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

لقد طلب السيد اسكندر حسيني الكلمة لإبداء ملاحظة أخرى. وأعطيه الكلمة.

السيد حسيني (تكلم بالانكليزية) أريد أن أعقب على عدد من النقاط التي أثيرت.

الأولى وتتعلق بالحوار مع بلغراد. سوف نواصل السعي إلى المحادثات المباشرة مع بلغراد بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالمصلحة المشتركة لأن نطاق هذه المسائل

واسع جدا وبريشتينا تفضل الدخول في هذه المحادثات في مرحلة مبكرة وليس في مرحلة لاحقة. وبطبيعة الحال، ينبغي لبريشتينا وبلغراد، وبوسعهما، إجراء محادثات كدولتين مستقلتين وذواتي سيادة. ونرحب أيضا بمبادرة الأمين العام لتحديد عدد من المسائل لطرحها للمناقشة ونرحب مرة أخرى بتيسير تلك المناقشات التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام، السيد زانير.

إن الحوار بين بريشتينا وبلغراد بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك لا غنى عنه بسبب روابط الماضي. ويمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أنه من الأفضل ومن مصلحة بلغراد وبريشتينا إجراء المحادثات. وكذلك مما يخدم مصلحة مستقبل البلدين على أفضل وجه ونحن في الوقت الذي نطمح فيه ونعمل من أجل الانضمام إلى مجموعة دول المجتمع الغربي كما هو ممثل في الاتحاد الأوروبي.

ولا ضرورة للانتظار حتى نحل جميع النزاعات ولا يقتضي ذلك الاعتراف من جانب بلغراد بالمحادثات حول القضايا العملية. وبوسعنا التباحث بشأن الطاقة، وبوسعنا التباحث حول الطرق وبوسعنا التباحث بشأن جميع أنواع الطرق السريعة وشبكات الطرق وخطوط نقل الطاقة الكهربائية بدون الاعتراف بصورة متبادلة. ونحن على استعداد أيضا لإجراء مباحثات مع صربيا بشأن عدد من القضايا المتعلقة مباشرة بشواغل وتظلّمات الجالية الصربية في كوسوفو لأننا ملتزمين بذلك. ولا ينبغي أن يكون هناك أدنى شك في أن الحكومة والمؤسسات في كوسوفو سوف تفي بالكامل بالتزامها بحماية حقوق الأقلية وفوق ذلك كله حقوق الجالية الصربية.

وهذا يحضرني إلى مسألة دمج الجالية الصربية في مؤسسات جمهورية كوسوفو واشتراكها في إدارتها. إن الانتخابات في عدد من البلديات الصربية والتي أجرتها بلغراد هي انتخابات غير قانونية. وعوضا عن ذلك تنوي حكومة كوسوفو أن تنفذ خطة نزع الطابع المركزي ومخططها من أجل إنشاء بلديات إضافية للأغلبية الصربية لأنه بهذه الطريقة سوف نمكن أعدادا من الجالية الصربية من أن تشارك على النحو الواجب في إدارة الشؤون العامة وأن تقرر بالكامل شؤونها. والبلديات ذات الأغلبية الصربية، بالإضافة إلى اختصاصاتها سيكون لها اختصاصات أخرى في مجالات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والتعليم على جميع المستويات من الابتدائي حتى الجامعة.

إن المؤسسات وجميع أعضاء الحكومة في كوسوفو سوف يواصلون الاتصال بأعضاء الجالية الصربية. ونغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لتوجيه نداء إلى بلغراد للكف عن دعمها للهياكل غير الشرعية في الشمال، وأن تقوم عوضا عن ذلك بتشجيع أعضاء الجالية الصربية بالعمل معنا من أجل مستقبل أفضل لكل مواطن في جمهورية كوسوفو. ومرة أخرى، نحث بلغراد أيضا على الانفتاح وأن تكون أكثر تقبلا لدعوتنا من أجل تطبيع العلاقات والحوار المباشر بشأن العديد من القضايا ذات المصلحة المشتركة.

إن مجلس الأمن بوسعه أن يطمئن إلى أن حكومة جمهورية كوسوفو سوف تبذل كل ما في وسعها من أجل حماية حقوق الأقلية – ومرة أخرى وفوق ذلك كله، حق الأقلية الصربية. وسوف نعمل كل شيء ممكن لحماية واستعادة واحترام التراث الثقافي والديني للجالية الصربية في كوسوفو. ومن الجدير بالذكر أن حكومة كوسوفو قد خصصت الموارد والجهود اللازمة لضمان القيام بذلك. ولدينا أيضا مخطط ممتاز وارد في مرافق اهتيساري لحماية التراث الثقافي والديني من خلال إنشاء ما يسمى بمناطق حماية حول الأديرة. وهذا العمل جار الآن.

الـــرئيس (تكلـــم بالانكليزيـــة) أعطـــي الكلمـــة الآن للسيد لامبيرتو زانير للرد على الملاحظات التي أثيرت في هذه الجلسة.

السيد زانير (تكلم بالانكليزية): أود فقط أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة واحدة أثارها وزير الخارجية ييريمتش في بيانه حول النتائج المتعلقة بالاتهامات القائلة بأنه جرى استخدام مفرط للقوة في ١٧ آذار/مارس ضد التظاهرات التي قام بها صرب كوسوفو في بلدية ميتروفيتشا. أود أن أعلمه بأن إدارة عمليات حفظ السلام سوف تقدم إيجازا في الأسبوع المقبل للدول المهتمة بتلك المسألة.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): لا يوجـد متكلمـون آخـرون في قـائمتي. بـذلك يكـون مجلـس الأمـن قـد أُختـتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.